

شهرية الشرق الأوسط

تصوير

أحمد ياسين

MESC مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن

تركيا وإسرائيل وحصار غزة

تحرير

أمر الله إيشلر

المشاركون

سمير صالحة — عاطف الجولاني

علي أبو السكر — جواد الحمد

محمد غول — محمد الموسى





شهرية الشرق الأوسط

(١٤)

تركيـــا وإسرائيـــل
وحصار غزة

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجهات يتبناها
مركز دراسات الشرق الأوسط

الطبعة الأولى

عمان – ٢٠١٠

تطلب منشوراتنا من

مركز دراسات الشرق الأوسط

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ - فاكس ٤٦١٣٤٥٢

ص.ب ٢٠٥٤٣ – عمّان (١١١١٨) الأردن

E-mail: mesc@mesc.com.jo
http://www.mesc.com.jo

وجميع المكتبات الأردنية والعربية الكبرى

تركيا وإسرائيل
وحصار غزة

تحرير

أمرالله إيشلر

المشاركون

سمير صالحة — عاطف الجولاني
علي أبو السكر — جواد الحمد
محمد غول — محمد الموسى

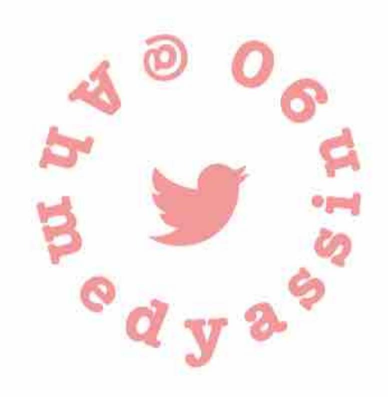
شهرية الشرق الأوسط



رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٠/٩/٣٣٣٠)

المحتويـات


@Ahmedyassin90

التقديم

يقدم هذا الإصدار نتاج ندوة نظمها مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن بعنوان "**تركيا والكيان الصهيوني وحصار غزة**" بتاريخ ٢١/٦/ ٢٠١٠ في مجمع النقابات المهنية- عمّان، وشارك فيها باحثون أكاديميون وسياسيون أردنيون وأتراك*.

ويضم الكتاب فصلين: **الأول: أزمة إسرائيل في حصار غزة والدور التركي تجاهه**، بيّن أن إسرائيل فشلت في تحقيق أهدافها السياسية والأمنية والعسكرية من الحصار بالقضاء على المقاومة أو تحقيق الأمن لمناطقها الجنوبية، مقابل قدرة حركة حماس على التحدي والصمود وفرض الذات أمام الضغوط السياسية والاقتصادية.

وفيما يتعلق بالمواقف العربية والإقليمية والدولية من حصار غزة على المستويين الرسمي والشعبي فثمة تباين في تلك المواقف، بين الرفض أو التعاطف والموافقة أو المشاركة فيه، ويظهر الموقف التركي جليا من بين تلك المواقف الرافضة للحصار، ما يشير إلى تغير ملموس في سياسات تركيا تجاه القضية الفلسطينية، ومواقفها الصارمة ضد اعتداءات إسرائيل على الشعب الفلسطيني وحقوقه، الأمر الذي يؤكد حضور تركيا وأهميتها الإقليمية.

أما **الفصل الثاني: ورطة إسرائيل مع تركيا وتداعياتها**، فناقش الأبعاد القانونية لهجوم إسرائيل على الأسطول، وأنه ينطوي على خروقات وانتهاكات متعددة لقواعد القانون الدولي ومبادئه، وخرقا لأحكام قانون

* مرفق قائمة تعريف بالمشاركين في آخر الإصدار صفحة ٧٩.

البحار وأحكام حقوق الإنسان الدولية، واعتداء على السيادة التركية، مما يجعل إمكانية المساءلة القانونية محتملة من خلال استراتيجية متكاملة.

وناقش الفصل تداعيات الهجوم السلبية على إسرائيل وعلى علاقاتها مع تركيا، حيث عاشت إسرائيل في ورطة ومأزق حقيقيين بسبب تشوه صورتها العامة وترنح علاقاتها مع تركيا، وتراجع قدرة الغرب عن الدفاع عنها، ما يشير إلى تراجع أهميتها الاستراتيجية بالنسبة لمختلف الأطراف ذات العلاقة، ناهيك عن تسببها بإحراج الموقف الأمريكي في المنطقة وعدم الوقوف إلى جانبه في تعديل طبيعة علاقاته في المنطقة.

وحذر الفصل من نجاح إسرائيل، وبدعم غربي، في عرقلة قرارات دولية قد تصدر ضدها، ما يؤكد على ضرورة التحرك العربي الرسمي والشعبي لمساندة تركيا في وجه إسرائيل.

وإنني إذ أقدم لهذا الإصدار، ليسعدني أن أشكر الزملاء المشاركين على جهدهم العلمي فيه، كما أشكر **الدكتور أمرالله إيشلر، كبير مستشاري رئيس الوزراء التركي**، على التحرير والتقديم له، على أمل أن يقدم هذا الإصدار مادة علمية منهجية للقارئ العربي، وأن يعين صانع القرار العربي على استثمار الحدث في تحقيق المصالح العربية ومواجهة المشروع الصهيوني في المنطقة.

المدير العام

جواد الحمد

المقدمة

بقلم أ.د. أمرالله إيشلر*

إن الذي يتابع السياسة الخارجية الجديدة لتركيا في عهد حكومات حزب العدالة والتنمية يرى أن السياسة الخارجية التقليدية التي كانت تقوم على بعد واحد قد تحولت إلى سياسة خارجية متعددة الأبعاد والمسالك، الأمر الذي فتح الآفاق أمام تركيا للانطلاق إلى المناطق المجاورة وإلى كافة العالم بصفة عامة، وإلى محيطها العربي والإسلامي بصفة خاصة.

إن موقع تركيا الجيوستراتيجي، وإرثها التاريخي والثقافي، كانا يفرضا عليها في الماضي القيام بدور فعال في العلاقات الدولية، وهما يفرضان عليها أن تقوم بهذا الدور في الوقت الراهن، ولكن منذ أكثر من ثمانين عاما لم تقم تركيا بهذا الدور كما ينبغي، والذي تفعله حاليا هو القيام بهذا الدور المحتوم عليها جغرافيا وتاريخيا واستراتيجيا وثقافيا لا غير، لذا يمكن وصف ما يحدث بعودة اللاعب الأساسي إلى الملعب.

ويمكن تحديد أهم مبادئ هذه السياسة الجديدة بالتالي:

١. **الصدق وترك الأسلوب الازدواجي**: وهذا من أهم أسس السياسة الخارجية الجديدة، حيث إن تركيا تبنت أسلوبا جديدا في علاقاتها الخارجية في الفترة الجديدة، وهو أسلوب يقوم على الصدق وقول الحق للجميع رغم مرارته، وبهذا تركت تركيا الأسلوب الازدواجي

* كبير مستشاري رئيس الوزراء التركي

السائد في العلاقات الخارجية بين الدول، ولا شك أن هذا الأساس زاد مصداقية تركيا لدى الأطراف الأخرى، إذ إنهم يعلمون جيدا أن الأتراك حين يتكلمون ينطقون بالحق ولا يكذبون عليهم، وأن جهودهم مخلصة.

٢. **سياسة "اربح اربح"**: لا يمكن إيجاد حلول للمشاكل الموجودة بين الدول المتنازعة أو المتخاصمة إلا بإرضاء الطرفين، وإلا فإنه سيكون من العبث بذل جهود لإيجاد حلول في أي قضية من قضايا العالم على حساب طرف دون آخر، ولذا فإن تركيا تبنت في هذه الفترة الجديدة أسلوب "اربح اربح"، ومن ثَمَّ فإنها تراعي ذلك في محاولاتها، سواء كان ذلك في حل مشاكلها مع الأطراف الأخرى، أو حين تتوسط بين طرفين آخرين متنازعين.

٣. **سياسة استباق الأحداث:** تسعى تركيا لتحقيق الأمن والاستقرار، بدءا بمنطقتها وبالمناطق المجاورة لها وعلى مستوى العالم، ولتحقيق هذا الهدف تبنت سياسة استباق الأحداث للحيلولة دون وقوع مشاكل جديدة، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط والبلقان والقفقاز، وحين تحس تركيا احتمال وقوع مشكلة جديدة فإنها تبذل قصارى جهدها لمنعها.

٤. **تصفير المشاكل مع الدول المجاورة**، حيث خلقت السياسة القديمة التي تقوم على العداء لتركيا مشاكل عديدة مع جيرانها، فبدأت تركيا في سياستها الجديدة بحل هذه المشاكل، الأمر الذي جعلها تحظى بعلاقات طيبة مع جيرانها في السنوات الأخيرة.

وانطلاقا من المبادئ، توسطت تركيا بين سوريا وإسرائيل، بطلب منهما، واستمرت المفاوضات المباشرة ٦ أشهر، عقدت خلالها ٤ جولات، وكان الطرفان على وشك الاتفاق للانتقال إلى مفاوضات مباشرة بينهما برعاية تركية، ثم تفاجأت تركيا بالاعتداء على غزة دون مبرر مقنع، وبعد ذلك بدأت حرب نفسية بين تركيا التي تقوم سياستها الخارجية على الصدق والإخلاص، وبين إسرائيل التي تقوم سياستها على الكذب والخداع.

وفي نهاية شهر كانون ثاني/يناير لعام ٢٠٠٩ جاءت حادثة دافوس بين رئيس الوزراء التركي السيد رجب طيب أردوغان والرئيس الإسرائيلي شيمون بيرز، والتي عرفت فيما بعد بحادثة "ون مينيت" "دقيقة واحدة"، وتدهورت العلاقات بين البلدين، ثم جاءت أزمة إجلاس السفير التركي قصدا على كرسي منخفض أمام نائب وزير الخارجية الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى استدعاء السفير التركي واضطرار إسرائيل إلى تقديم اعتذار رسمي لتركيا.

وتفرض إسرائيل منذ أربع سنوات حصارا جائرا على قطاع غزة، تمنع من خلاله أهل غزة من الوصول إلى المواد الأساسية الضرورية للإنسان لإدامة حياته اليومية، مثل المواد الغذائية والبنائية والأدوية... إلخ.

واستيقظ ضمير البشرية لتقديم الدعم لأهل غزة وكسر هذا الحصار الظالم، ونظمت منظمات مدنية أسطول الحرية، وكان على متن السفن متطوعون من ٣٢ دولة من أنحاء العالم، وفي يوم ٣١ أيار/مايو الماضي اقتحم الجنود الإسرائيليون سفينة مرمرة التركية في المياه الإقليمية، وقتلوا تسعة من المتطوعين الأتراك وجرحوا آخرين.

وصفت تركيا هذا الاعتداء والهجوم بقرصنة وإرهاب دولة، واستنكرت الحادث بلهجة شديدة، واستدعت سفيرها فورا، ودعت مجلس الأمن إلى اجتماع طارئ، وأجرى رئيس الوزراء التركي مكالمات هاتفية مع عدد من رؤساء دول العالم، ووجه رسالة بهذا الخصوص إلى ٢٦ دولة بأن العلاقات بين تركيا وإسرائيل لن تتحسن إلا بعد توافر أربعة شروط، هي:

- تقديم اعتذار رسمي من الحكومة الإسرائيلية.
- دفع تعويضات لذوي الشهداء والجرحى.
- رفع الحصار الجائر عن قطاع غزة.
- تشكيل لجنة تقصي حقائق في الهجوم على الأسطول.

وقد أظهر اعتداء إسرائيل على أسطول الحرية أن هناك حكومة إسرائيلية مجنونة لا تلتزم بالقانون الدولي ولا تحترم حقوق الإنسان، لذا فإنه يجب معالجة هذا الجنون من قبل المجتمع المدني، لأن الاعتداء كان موجها لمواطني ٣٢ دولة، وبدأت إسرائيل تدفع ثمن هذا الإجرام منذ وقوعه، وستدفع في المستقبل أكثر، ما لم تلب طلبات تركيا.

إن إسرائيل قد أخطأت بهذا الإجرام، وليس في حق تركيا فحسب، بل في حقها هي وفي حق شعبها، حيث إن تركيا كانت البوابة الوحيدة التي تنفتح إسرائيل من خلالها على منطقة الشرق الأوسط ودولها، ولذا فإن إسرائيل من خلال الاعتداء على أسطول الحرية لن تستطيع مواصلة حصارها الجائر على غزة كما هو في السابق، لأنها بهذا الأمر حاصرت نفسها وأغلقت أبوابها بنفسها.

وسيبقى يوم ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ يوما أسود بين تركيا وإسرائيل، وسيكون نقطة تحول في المنطقة؛ إذ إن إسرائيل ظنت بأنها تستطيع أن تلعب بتركيا كما تلعب بدول أخرى في المنطقة وفي العالم، ولذا ستخسر إسرائيل بعد اليوم، وسيكون الغد لإسرائيل في هذه المنطقة أصعب من اليوم، وستفشل مؤامراتها ضد تركيا، حيث إن الحق يعلو ولا يعلى عليه.

ولا شك أنه سيكون لهذا الاعتداء نتائج إيجابية، منها مثلا أنه أيقظ ضمير العالم ولفت أنظار البشرية إلى غزة وأهلها المظلومين، فتوالت الترتيبات لتسيير سفن تحمل المساعدات الإنسانية إلى غزة واحدة تلو الأخرى منذ وقوع الاعتداء على سفينة مرمرة.

إن الذي يقرأ تاريخ تركيا يرى أننا وقفنا إلى جانب المظلوم في الماضي بعيدا عن دينه أو عرقه، وكما وقفنا في الماضي إلى جانب اليهود المضطهدين فها نحن نقف اليوم إلى جانب الشعب الفلسطيني المضطهد على أراضيه المحتلة، لذا فلن يتخلى الشعب التركي عن مساندة الشعب الفلسطيني مهما كانت الظروف، وسيستمر دعمنا له ما بقي مظلوما ومضطهدا.

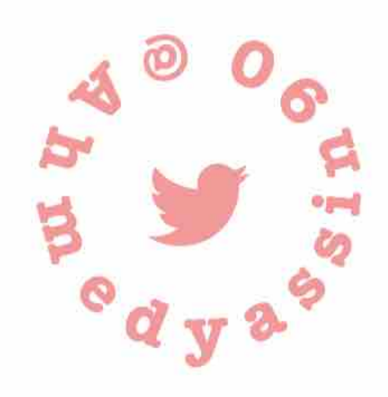
وأخيرا، عقدت ندوات علمية وثقافية وجلسات تلفزيونية وإذاعية نوقش فيها اعتداء إسرائيل على أسطول الحرية وتداعياته على مستقبل المنطقة، ومن هذه الأنشطة العلمية والثقافية ندوة نظمها مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن، وشارك فيها ستة باحثين من تركيا والأردن، قدموا أوراقا قيمة حول أزمة إسرائيل في حصار غزة والدور التركي،

وحول ورطة إسرائيل مع تركيا وتداعياتها، ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أقدم شكري الجزيل على منظمي هذه الندوة والمشاركين فيها، ولا شك أن القارئ سيستفيد كثيرا من قراءة أوراق هذه الندوة.

٢٠١٠/٨/١٥

الفصل الأول

أزمة إسرائيل في حصار غزة والدور التركي


@Ahmedyassin90

فشل الحصار على قطاع غزة
في تحقيق أهدافه السياسية والأمنية

عاطف الجولاني*

حصار جائر ومعاناة إنسانية

بحسب إحصاءات وزارة الداخلية في قطاع غزة تجاوز عدد سكان القطاع المليون و٧٠٠ ألف مواطن خلال عام ٢٠١٠، بعدد مواليد بلغ ٢٠٠ ألف خلال الأعوام الأربعة الماضية، وبمعدل ٥٠ ألف مولود سنويا، بواقع أكثر من ١٧٠ مولودا يوميا.

وقد فرض الاحتلال الإسرائيلي حصارا مشددا على القطاع منذ أكثر من ثلاثة أعوام، عقب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة، وأعلن القطاع "كيانا معاديا"، وأغلق المعابر التجارية معه، وهي معابر "بيت حانون (أيريز)" شمالي القطاع، ومعبر المنطار (كارني) ومعبر الشجاعية (ناحال عوز) شرقي القطاع، ومعبر كرم أبو سالم في الجنوب، الأمر الذي حوّل القطاع إلى سجن كبير، وتسبب بمعاناة إنسانية خطيرة.

وأوردت دراسة صادرة عن اللجنة الشعبية لرفع الحصار عن القطاع، ونشرت على موقعها الإلكتروني، العديد من جوانب معاناة السكان في ظل الحصار، ومن بينها:

- وفاة نحو ٥٠٠ شخص بسبب نقص الدواء، أو عدم التمكن من السفر لتلقي العلاج.

* رئيس تحرير صحيفة السبيل اليومية الأردنية.

- اعتماد قرابة مليون فلسطيني على مساعدات الإغاثة.
- حياة ٨٠ ٪ من سكان القطاع تحت خط الفقر.
- ارتفاع معدل البطالة إلى ٦٥٪، وخاصة بين الشباب وخريجي الجامعات.
- تدني معدل الدخل اليومي للفرد إلى دولارين في غزة.
- نفاد ٨٨ صنفاً من الأدوية المهمة، وفي مقدمتها أدوية الأمراض النفسية وأمراض الدم، وعلاج الكبد الوبائي، وكذلك نقص المستهلكات والأدوات الطبية التي بلغت ١٢٠ صنفا، منها مستهلكات وأدوات القسطرة التشخيصية، والقسطرة العلاجية، ومستلزمات العلاج الكيماوي، والخيوط الجراحية.
- إغلاق كثير من المصانع بسبب عدم توافر المواد الخام، واحتجاز بضائع التجار الفلسطينيين في موانئ إسرائيلية، وتعطل آلاف العمال نتيجة الإغلاق ونقص فرص العمل.
- عدم توافر الكميات المطلوبة من الأسمدة والمبيدات الحشرية ومستلزمات الإنتاج الزراعي، كالنايلون وخراطيم المياه والبذور، الأمر الذي هدد بانتشار أمراض زراعية كثيرة، وحرمان القطاع الزراعي من تصدير منتجاته.
- تلوث ٩٠ ٪ من مياه الشرب في غزة لتصبح غير صالحة للشرب.
- تراجع مدة عمل محطة توليد الكهرباء وقدرتها لتصل إلى ٦٠٪ بسبب تعرض معداتها للقصف الإسرائيلي وتقليص كميات الوقود المورد إليها من الجانب الإسرائيلي.

مبررات الحصار

طرحت إسرائيل مبررين أساسيين لتسويق حصارها على قطاع غزة، الأول تحرير الجندي الأسير جلعاد شاليط، ومعاقبة حماس على أسره ورفض إطلاق سراحه طيلة الأعوام الماضية، والمبرر الثاني منع وصول أسلحة ومعدات قتالية إلى حركات المقاومة، والحيلولة دون دخول مواد أولية إلى القطاع يمكن استخدامها في تصنيع الصواريخ والوسائل القتالية الأخرى.

فيما بررت اللجنة الرباعية الدولية تأييدها للحصار على غزة، بالرغبة في دفع حماس للتجاوب مع شروطها الثلاثة المتعلقة بالاعتراف بإسرائيل، والالتزام بالاتفاقات المبرمة، والتوقف عن ممارسة "العنف".

وعربيا، كانت الرغبة جامحة لدى أطراف عربية بدفع حماس للتراجع عن السيطرة على قطاع غزة، وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الحسم العسكري، كما أظهرت تلك الأطراف رغبة بالتخلص مما تراه عبئا، وربما خطرا، في وجود حالة إسلامية تسيطر على زمام السلطة على حدودها، خشية أن يكون لذلك انعكاساته على أوضاعها الداخلية، ولا سيما أن لديها حركات إسلامية قوية يمكن أن تستفيد من الحالة الجديدة الناشئة.

وكان واضحا أن بعض الأطراف العربية التي راهنت على برنامج التسوية للتعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي، رأت في إمساك حماس بزمام الأمور في قطاع غزة عائقا أمام تقدم التسوية، ما جعل تغيير الأمر القائم في القطاع أمرا مطلوبا.

كما كانت الخشية واضحة لدى كثير من الدول العربية من احتمالات نجاح حماس في تقديم تجربة سياسية ناضجة في الحكم وإدارة الأوضاع

بطريقة مغايرة لما هو قائم في الساحة العربية، حيث الإدارة السيئة والفساد والتعسف والتبعية والارتهان للخارج وغياب الحكم الرشيد، ما دفع تلك الأطراف للعمل على عدم إتاحة الفرصة للإدارة الجديدة في القطاع بالعمل في أجواء مريحة تمكّنها من تقديم أداء ناجح من شأنه أن يتسبب لها بالحرج، وأن يزيد من مساحة التأييد للحركات التي تتبنى البرنامج الإسلامي.

أهداف سياسية وأمنية للحصار

كانت الغايات السياسية والأمنية للحصار واضحة منذ البداية، بحيث كان حصارا سياسيا بامتياز، وإن كانت الأدوات المستخدمة اقتصادية وأمنية بصورة أساسية، ويأتي في مقدمة **الأهداف السياسية**:

١. إضعاف حماس وتقويض حكمها، وإعادة السيطرة على مقاليد السلطة في القطاع إلى محمود عباس وحركة فتح.
٢. عزل حماس واحتواؤها وإخضاعها للشروط الإسرائيلية والدولية.
٣. حرمان حماس من تقديم تجربة سياسية ناضجة في الحكم والإدارة، لتجنب أن يقود ذلك إلى تزايد تأييد الشارع الفلسطيني لبرنامج المقاومة والانصراف عن برنامج التسوية.
٤. تعزيز وإدامة حالة الانقسام والانفصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن شأن الحصار أن يسهم في تحقيق ذلك بصورة كبيرة.
٥. معاقبة الفلسطينيين على تصويتهم لصالح حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، ودفعهم، بفعل الحصار والتجويع، للانقلاب على حركة حماس.

وقد أشار الكاتب الإسرائيلي داني روبنشتاين، في تحليل اقتصادي

نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت*، إلى خطة السلام الاقتصادي التي اعتمدتها إسرائيل وأطراف ومنظمات دولية، وتقوم على إفقار قطاع غزة ومعاقبة سكانه على خياراتهم السياسية، وفي المقابل إنعاش الضفة الغربية وتحسين أوضاعها الاقتصادية بهدف تعزيز وضع رئيس السلطة وحركة فتح، وتوجيه رسالة لسكان القطاع بأن وجود الفلسطينيين تحت حكم محمود عباس يعود عليهم بالنفع الاقتصادي.

وأورد روبنشتاين جملة فوارق بين الوضع الاقتصادي في الضفة مقارنة بالوضع في القطاع، مشيرا إلى أن الاقتصاد شهد نموا بنسبة ٦٪ في الضفة الغربية عام ٢٠٠٩ مقابل عدم تحقيق اقتصاد غزة لأي نسبة نمو، وهبطت البطالة في الضفة خلال السنوات الثلاث الأخيرة إلى ١٨٪، فيما ارتفعت في القطاع إلى أكثر من ٤٠٪، بحسب روبنشتاين.

أما الأهداف الأمنية للحصار فكان من أهمها:

- كسر إرادة المقاومة، ودفع حماس وبقية الفصائل الفلسطينية لوقفها وللنزول عند الشروط الإسرائيلية والدولية بهذا الصدد.
- إضعاف المقاومة وإنهاكها، وحرمانها من امتلاك عناصر القوة، وتسهيل مهمة القضاء عليها.

مواجهة حماس للحصار

أدركت حركة حماس بوضوح أهداف الحصار وغاياته السياسية والأمنية التي تستهدفها أساسا، فبذلت جهودا مضنية لمواجهة تلك الغايات

* الاثنين ١٧/ ٠٥/ ٢٠١٠

وإفشالها، وتحركت على أكثر من صعيد، سياسي واقتصادي وأمني، لمواجهة الأوضاع الصعبة التي تسبب بها الحصار الخانق على القطاع.

سيــاسيــا

لم تسلم حماس بالأمر الواقع الذي حاولت إسرائيل والإدارة الأمريكية واللجنة الرباعية الدولية فرضه عليها، وسعت لكسر طوق العزلة وإحداث اختراقات مهمة تفرغ الحصار السياسي من مضامينه، وعملت على توسيع دائرة علاقاتها السياسية على المستويين الإقليمي والدولي.

كما عملت الحركة على تعزيز علاقاتها بالشرائح الشعبية لتوليد قناعة بأن المستهدف بالحصار هو إرادة الشعب الفلسطيني وحقه في تحديد خياراته السياسية، وأن المطلوب، إسرائيليا ودوليا، مقايضة رغيف الخبز وحبة الدواء بحرية الشعب واستقلالية قراره وحقه في الاختيار.

وأظهرت الحركة قدرة معقولة على المناورة السياسية وتوسيع هوامش ومساحات التحرك في ظل أوضاع بالغة الصعوبة والتعقيد، وفي المقابل أظهرت قدرة أكبر على مواجهة الضغوط والتحديات، وعدم الانصياع لمحاولات التحجيم والتطويع والاحتواء وابتزاز التنازلات.

أمنيــــا

سعت الحركة لتجاوز العقبات التي فرضها الحصار، وواصلت تطوير القدرات القتالية لجناحها المقاوم، سواء من حيث امتلاك الأسلحة والقدرات العسكرية، أو تطوير التكتيكات وإعداد الخطط الدفاعية للتعامل مع أي هجوم إسرائيلي محتمل على القطاع، وكانت الأنفاق وسيلة مهمة في تأمين الاحتياجات المطلوبة لتطوير قدرات المقاومة.

أما على صعيد الأمن الداخلي، فقد أظهرت الحركة قدرة عالية، وحققت نجاحات مهمة في ضبط الأمن وإشاعة حالة من الهدوء والاستقرار لم يشهدها القطاع من قبل، حيث كانت الفوضى والفلتان الأمني سيد الموقف فيما سبق.

اقتصاديا

عملت الحركة على توفير أكبر قدر ممكن من الدعم المالي الذي يتيح لها مواصلة إدارة القطاع وتوفير الحد الأدنى من المستلزمات الحياتية للسكان، ورغم الرهانات الكثيرة على فشلها في تحقيق ذلك، وتوقع إعلانها سريعا عن عجزها على الاستمرار في تحمل المسؤولية في القطاع، إلا أنها أظهرت قدرة عالية على الصمود والاستمرار.

وشكلت الأنفاق أيضا وسيلة مهمة لتوفير حاجات الناس الأساسية من الدواء والغذاء، رغم الملاحقات والاستهداف المستمر لتلك الأنفاق من قبل السلطات المصرية التي اتخذت في الآونة الأخيرة جملة إجراءات مشددة لمنع التهريب عبر الأنفاق، وشكل بناء الجدار الفولاذي على الحدود مع قطاع غزة ذروة تلك الإجراءات.

كما لعبت المساعدات التي قدمتها مؤسسات خيرية عربية ودولية وبخاصة الأونروا، دورا مهما في التخفيف من معاناة الناس وتوفير بعض مستلزماتهم الحياتية، ولا شك أن نحو ٦٥ مليون دولار تدفعها الحكومة في الضفة الغربية رواتب لموظفين في القطاع كان لها دور كذلك في مواجهة كارثة الحصار المفروضة على القطاع.

الحصار والأهداف السياسية

ثمة اتفاق بين الأوساط المختلفة على أن الحصار فشل في تحقيق أهدافه السياسية، وعوضا عن أن يؤدي الحصار إلى القضاء على حماس أو إضعافها، يلاحظ أن الحركة نجحت في فرض نفسها كأمر واقع لا فكاك من الانفتاح عليه والتعامل معه، وقد شكل لقاء الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف بزعيم حماس خالد مشعل في دمشق، مؤشرا مهما على فشل محاولات التحجيم والإقصاء وفرض العزلة الدولية على الحركة.

ويرى الخبير الاقتصادي عمر شعبان أن الحصار "فشل في إخضاع حركة حماس لشروط اللجنة الرباعية أو دفعها إلى التخلي عن الحكم أو إسقاط حكومتها، ولم يستطع تأليب الناس عليها"، مضيفا: "على العكس، جلب إليها التعاطف"، مؤكدا أن الحصار "أثبت فشله، وهو يشكل عقابا للناس وليس لحماس ...".

وأكد بروس ريدل الباحث الأمريكي في معهد (سابان لسياسة الشرق الأوسط) أن حصار غزة فشل سياسيا، فهو "لم يضعف سيطرة حماس، وإنما على العكس من ذلك، ساهم في تقويتها"، مضيفا أن الحصار "لم يؤد إلى نزع سلاح حماس أيضا، كما تلاشى نفوذ حركة فتح في غزة"*.

كما أكد راميرو سيبريان أوزال، سفير الاتحاد الأوروبي لدى إسرائيل، في تصريحات صحفية أن المجتمع الدولي "فشل في سياسته حيال القطاع، ولم يتمكن من كسب دعم السكان وعزل حركة حماس"، ودعا إلى

---

* معهد مجلس العلاقات الخارجية الأميركي للأبحاث، ٢٠١٠/٦/١١

"تغيير السياسة المتبعة حيال قطاع غزة، وإعادة فتح المعابر أمام تدفق البضائع والمساعدات الإنسانية"، ورأى أن الشروط الثلاثة التي وضعتها اللجنة الرباعية الدولية على حماس بما فيها الاعتراف بإسرائيل "يجب ألا تُعد شرطاً لإعادة تشغيل المعابر"*.

وقال الكاتب الإسرائيلي داني روبنشتاين: إن الحصار المفروض على قطاع غزة فشل في تحقيق هدفه المتمثل بإسقاط حكم حماس في القطاع وإعادة سلطة محمود عباس إليه*، وأشارت إلى ذات الأمر صحيفة نيويورك تايمز التي قالت إن الحصار فشل بعد ثلاث سنوات من فرضه على القطاع في إضعاف حركة حماس وإقصائها عن السلطة.

وصرح يوسي إلفر، مستشار رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود باراك، لمجلة بيتر ليمون الأسبوعية بالقول: "لقد فشلت الاستراتيجيات التي انتهجتها إسرائيل للتعامل مع القطاع منذ حزيران عام ٢٠٠٧ عندما تولت حماس دفة القيادة هناك"، مشيرا إلى أن الحصار، وإن كان تسبب في حدوث حالة من الاضطراب الاقتصادي، إلا أنه لم يُضعِف من إمساك حماس بزمام الأمور، ولم يشجعها على أن تكون أكثر انفتاحا بشأن مساعي التوصل إلى تسوية، مضيفا: "بدلاً من ذلك، أدى هذا الإغلاق إلى تقويض ثقل موازن محتمل لحماس، وهو قطاع الأعمال والمهنيين في غزة"*.

---

* فلسطين الآن، ٦/ ١٠/ ٢٠٠٨.

* صحيفة يديعوت أحرونوت، الاثنين، ١٧/ ٥/ ٢٠١٠

* ١٥/ ٠٥/ ٢٠١٠

فشل الأهداف الأمنية

ربما يكون الحصار قد زاد من حجم الصعوبات والتعقيدات التي تواجه المقاومة الفلسطينية من حيث إمكانية الحصول على الأسلحة والقدرات العسكرية، غير أنه من الواضح أن سقف التوقعات الأمنية الإسرائيلية من وراء الحصار انطوت على مبالغات كبيرة كما ترى شخصيات سياسية وأمنية إسرائيلية.

يقول الجنرال عوزي دايان نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي سابقا، وهو الذي يؤيد فرض مزيد من الحصار على غزة لوقف دخول الأسلحة إليها: "لا أعتقد أن الحصار ألحق هذا القدر الكبير من الضرر بحماس ... صحيح أنه أعاق النمو والتنمية، لكن الفقر والتخلف سيؤدي على المدى البعيد إلى نشوب "الإرهاب"، ومع هذا فنحن لا نقبل أن نكون لعبة في أيدي (الإرهابيين)"*.

أما المحلل السياسي في صحيفة يديعوت أحرونوت ناحوم برنيع فيرى أن حصار غزة أخفق أمنيا "فهو لم يمنع دخول الصواريخ والأسلحة الأخرى إلى القطاع، ولم يضعف حماس، بل إنه عرّض جهاز الأمن الإسرائيلي لضوء سخيف، ولم ينجح أحد في أن يشرح لماذا تعتبر الكزبرة أو حتى الملابس عناصر أمنية محظور إدخالها إلى القطاع"، وحذر برنيع من أنه "إذا استمرت السياسة الإسرائيلية على حالها، فإن حماس ستقوى في العالم العربي وفي الغرب، وسيقوى محور تركيا- إيران- سوريا- حماس،

* صحيفة السبيل الأردنية، ع١٢٣٤، السبت ١٥/ ٠٥/ ٢٠١٠.

وستهبط صورة إسرائيل في العالم إلى الحضيض، وتشتعل الضفة الغربية، ويشتعل الوسط العربي في إسرائيل"*.

وباستثناء معركة غزة أواخر عام ٢٠٠٨ ومطلع عام ٢٠٠٩، شهدت السنوات الثلاثة الأخيرة هدوءا ملحوظا في الأعمال العسكرية بين قوات الاحتلال وحركات المقاومة، والتزم الجانبان تهدئة غير معلنة، اضطر فيه الجانب الإسرائيلي إلى فرض قيود على اعتداءاته العسكرية بحق القطاع، ما اعتبر نجاحا للمقاومة التي استطاعت فرض "ردع متبادل" مع العدو بحسب صحيفة كريستيان ساينس مونيتور*.

كما أن نجاح المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة بالتصدي للهجوم الإسرائيلي العسكري على القطاع آنذاك، وفشل الهجوم في تحقيق أهدافه المعلنة وغير المعلنة، أكد أن سنوات الحصار لم تفلح في إضعاف المقاومة وإنهاكها وكسر إرادتها، في ذات الوقت استمر تدفق الأسلحة إلى القطاع، وإن بوتيرة أقل، رغم الحصار والجدران والرقابة الجوية والبحرية والإجراءات القاسية التي لجأت إليها السلطات المصرية بحق الأنفاق.

ورطة إسرائيل وأمريكا في الحصار

ترى صحيفة الأوبزيرفر البريطانية أن حصار غزة بات يطوق عنق إسرائيل، وأنه أفضى إلى نتائج عكسية، "فقد ارتد الحصار على إسرائيل، حيث أفسد ثقافتها السياسية وجعلها أسيرة للنزعة العسكرية، فضلا عن

* يديعوت أحرونوت، ٠٨/ ٠٦/ ٢٠١٠

* ١٤/ ٠٥/ ٢٠١٠

أنه أضر بعلاقاتها الدبلوماسية مع الحلفاء، وتحديدا مع تركيا"، وقالت الصحيفة إن الحصار لن يدوم، ولأسباب أخلاقية وعملية "فلا يعقل أن يستمر العقاب الجماعي لأهل غزة لمجرد أنهم صوتوا لصالح حماس في انتخابات عام ٢٠٠٦، فهذا إلى جانب أنه أمر بغيض، فهو أيضا استبدادي ووحشي، ومن الناحية العملية فلا يتوقع أن يؤدي الحصار المضروب على غزة منذ ٣ سنوات إلى تقويض حكم حماس، بل على العكس، فإنه يدفع الفلسطينيين للالتفاف حولها"*.

وقال الأديب الإسرائيلي المعروف عاموس عوز، في حديث للإذاعة العسكرية الإسرائيلية بتاريخ ٣/٦/ ٢٠١٠: "إننا ندخل أنفسنا في حصار دولي أكثر خطرا علينا من الخطر الذي يشكله الحصار على غزة للفلسطينيين"، مضيفا أن الحصار على غزة سيمس بإسرائيل بقوله: "لقد تحولنا إلى جنوب أفريقيا إبان الفصل العنصري، دولة لا يريد العالم شراء منتجاتها ولا يريد زيارتها، بل يريد طردها من منظمات دولية مهمة"، وحذر من أن تصبح إسرائيل دولة "منبوذة وجرباء" لا يرغب أحد بعلاقة معها، ورأى أن "الدولة التي تستخدم القوة العسكرية ضد مدنيين لا بد أن تخسر المعركة الأخلاقية".

أما كبير المعلقين في صحيفة هآرتس الإسرائيلية يوئيل ماركوس فحذر من أن إسرائيل باتت تقض مضاجع العالم بمشاكلها، وأنها بحاجة لتغيير اتجاه سياساتها، وأكد أن حصار لقطاع غزة يعزز صورتها السلبية، وأضاف:

* الجزيرة نت ٠٦/٠٦/ ٢٠١٠

"بينما يقوم الرئيس الأميركي باراك أوباما بتغيير وتقليص محاور التوتر في العالم بالتسويات، فإنه ليس بمقدور إسرائيل التصرف مثل (بلطجي الحارة)"، مؤكدا أن مناهضة العالم لإسرائيل يشكل خطرا وجوديا عليها*.

غير أن إسرائيل ليست وحدها من يدفع ثمن الحصار على قطاع غزة، فالإدارة الأمريكية هي الأخرى تدفع الثمن؛ حيث أضرّ الحصار بصورتها، وظهرت كطرف يمارس عقابا جماعيا بحق سكان القطاع على ممارستهم خيارا ديمقراطيا تدّعي الإدارات الأمريكية أنها تسعى لنشره في المنطقة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يشكك بمصداقيتها وجدية ادعاءاتها.

يرى الباحث الأمريكي بروس ريدل أن "حصار غزة ألحق أذى جسيما بموقف الولايات المتحدة في العالم الإسلامي، لأنه ينظر إلينا على أننا ندافع عنه"، مشيرا إلى أن "حصار غزة تحول إلى أداة تجنيد رئيسة بالنسبة لتنظيم القاعدة وحزب الله وغيرهما من التنظيمات المتشددة"، أما خطاب الرئيس باراك أوباما في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ في جامعة القاهرة حول المبادرة لتغيير صورة أمريكا في عيون المسلمين، فإنه بحسب ريدل "يجري تقويضه بسبب غزة"*.

خيارات صعبة

وفي ظل فشل الأهداف السياسية والأمنية للحصار، وبدء انعكاساته السلبية على الأطراف التي تورطت بفرضه على قطاع غزة، فإن إسرائيل

* ٢٠١٠/٠٦/٠٤

* معهد مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي ٢٠١٠/٠٦/١١

التي أعلنت عن أن إسقاط حكم حماس في غزة يشكل هدفا مهما لسياساتها، تجد نفسها أمام خيارات صعبة في التعامل مع القطاع ومع حماس التي نجحت في تجاوز المكائد التي نصبت لها.

إن إسرائيل تجد نفسها عاجزة عن إسقاط حماس عسكريا، بعد أن فشلت في إسقاطها سياسيا واقتصاديا، حيث شكل معركة غزة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ ذروة الاستهداف لحركة حماس وللقطاع، وتدرك إسرائيل في ضوء العواقب العسكرية والسياسية والقانونية الوخيمة لعدوانها الأخير، صعوبة تكرار تلك المغامرة.

وفي ذات الوقت، لا تبدو إسرائيل راغبة بالانفتاح سياسيا على حركة حماس، لأن من شأن ذلك تقوية الحركة وتعزيز مكانتها في أوساط الفلسطينيين، وفي ذات الوقت إضعاف الطرف الآخر في الساحة الفلسطينية، محمود عباس وسلام فياض وحركة فتح.

أما الخيار الثالث، وهو إعادة احتلال القطاع وإخضاعه مجددا للسيطرة والإدارة الإسرائيلية، فإنه آخر ما تفكر به إسرائيل في الوقت الراهن، وهو لا يشكل خيارا مقبولا لدى مختلف التيارات السياسية في إسرائيل.

خلاصات واستنتاجات

- فشل الحصار واستنفد أغراضه وغاياته، وافتقد كل مبرراته السياسية والأمنية، وظهر بشكل واضح كعقاب جماعي لسكان قطاع غزة، وتحول إلى أزمة أخلاقية عالمية، وبات يشكل وصمة

عار في جبين الإنسانية، وليس في جبين الاحتلال والأطراف المشاركة أو المتواطئة معه فحسب، وإذا كان الشعب الفلسطيني وحركة حماس دفعا ثمنا مرتفعا لخيار الصمود واستقلال القرار، فإن كل المؤشرات تدل على أن من يواصلون اقتراف جريمة فرض الحصار باتوا هم المحاصرين والمرشحين لدفع ثمن استمراره.

- فشلت السلطة الفلسطينية، كما فشلت السلطات المصرية، في إقناع الرأي العام بأن أيا منهما ليس طرفا مشاركا في الحصار على غزة من أجل تحقيق غايات سياسية، خاصة أن تصريحات إسرائيلية تحدثت صراحة عن طلب أطراف فلسطينية من المسؤولين الإسرائيليين إدامة الحصار وعدم رفعه عن القطاع خشية فك طوق العزلة عن حماس.
- مثّلت الحماقة في التعامل مع أسطول الحرية ذروة الفشل في إدارة إسرائيل للحصار على قطاع غزة، وشكلت مسمارا مهما في نعش حصار جائر لم يعد استمراره مقبولا.
- إذا كان الحصار على القطاع حرم حماس من تقديم نموذج ناضج في الحكم والإدارة في أجواء مريحة تمكّن من تقييم أدائها والحكم على قدرتها في تقديم تجربة ناجحة، فإنه أتاح لها في المقابل تقديم تجربة، يرى كثيرون أنها ناجحة، في الإدارة والحكم في ظل أوضاع استثنائية وغير طبيعية.

- أظهرت حماس قدرا عاليا من التحدي والصمود، وصلابة في مواجهة محاولات الترويض وابتزاز التنازلات السياسية عن طريق الحصار وممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية، وعوضا عن أن يؤدي الحصار إلى دفع الناس للانفضاض عن الحركة وبرنامجها وخياراتها السياسية، فإن ثمة قناعة بأن ما جرى دفع قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني للالتفاف حولها.
- نجحت حماس في تكريس نفسها طرفا أساسيا في المعادلة السياسية، لا يمكن تجاهله وتجاوزه والقفز عنه لدى رسم المعادلات السياسية للمنطقة، وإذا كانت سياسة الحصار والتجويع فشلت في إضعاف حماس وإقصائها عن مواقعها، فإنها جعلت كثيرا من الأطراف الدولية تصل إلى قناعة بعدم جدوى مواصلة سياسة العزل والإقصاء في التعامل معها بعد أن نجحت في فرض نفسها كأمر واقع لا بديل عن التعامل معه، ما دفع العديد من تلك الأطراف إلى الانفتاح على الحركة وفتح قنوات اتصال مباشرة وغير مباشرة معها.

تنامي الموقف العربي والإسلامي والدولي ضد الحصار

علي أبو السكر*

مقدمة

حصار غزة هو أحد مشاهد فصول الجرح الفلسطيني النازف عبر سنين، وفيه كثير من الدماء والشهداء والسجون والتشريد، وبقدر حجم المؤامرة كان التضامن والتعاطف والالتفاف، ولم تكن للمواقف العربية والاسلامية والدولية من الحصار المضروب على غزة أن تتبلور بصورة مفاجئة، وخاصة المواقف الإيجابية منها، فهي نتيجة تراكمية للفعل الشعبي والرسمي والإنساني والإعلامي، وما كانت قافلة أسطول الحرية لتحقق ما حققت لولا هذا التراكم من الفعل.

ولا بد من التأكيد على أن الحصار الذي امتد منذ عام ٢٠٠٦ بوصول حماس إلى السلطة، ثم اشتد ضراوة وقساوة بعد الحسم العسكري في غزة، هو سابقة في تاريخ البشرية ليس لها مثيل.

وعندما نتحدث عن الحصار، فإننا لا نتحدث عن الحصار الذي يضربه الكيان الصهيوني على غزة، وإنما نتحدث عن حصار دولي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، وتشارك فيه أنظمة عربية، بالدعوة والتأجيج له، أو بالتنفيذ والتفنن بالخنق والحصار، أو بالمباركة والتأييد، وفي ظل صمت مطبق من الضمير العالمي.

---

* محام وقيادي إسلامي، وعضو الهيئة الدولية لفك حصار غزة

الموقف العربي الرسمي والشعبي من الحصار

تباين الموقف العربي من الحصار المفروض على غزة بين الموقف الرسمي المتخاذل المنسجم مع الموقف الإسرائيلي والغربي، والموقف الشعبي الذي لم يرتق إلى مستوى الحد الأدنى المطلوب لرفض الحصار وكسره.

بعد نتائج الانتخابات التي فازت فيها حركة حماس وشكلت على أساسها الحكومة الفلسطينية العاشرة، ابتدأ الحصار الدولي على قطاع غزة، بإعلان المقاطعة الدولية لهذه الحكومة، بل وبمقاطعة من فصيل السلطة الرئيس "حركة فتح" بالامتناع عن المشاركة في حكومة تقودها حماس، وانقادت لهذه المقاطعة فصائل فلسطينية أخرى، ولم تعترف الدول العربية والأجنبية بالحكومة المنتخبة، وتوقف التعامل معها، واتخذ الحصار لها شكلا سياسيا بمقاطعتها، واقتصاديا بوقف أي مساعدات مالية تدفع لها، وأصبح التعامل مع الرئاسة الفلسطينية هو البديل عن الحكومة.

وانسجم هذا الموقف العربي الرسمي مع الموقف الغربي، ومع موقف الكيان الصهيوني، وكان من شروط فك الحصار أن تعترف الحكومة العاشرة بشروط الرباعية.

وكان الموقف المصري أبرز المواقف الرسمية العربية، حيث كان له دور ميداني في الحصار وتجذيره وتطبيقه، من خلال إغلاق الممر البري الوحيد لغزة (معبر رفح)، والتحكم به، ومنع دخول المواد والمساعدات التي منعت وعطلت لتتلف تحت الشمس دون وصولها للمحتاجين في غزة، ومنع وصول وفود المتعاطفين العرب والغربيين من دخول غزة، وتعقُّب محاولات تهريب المواد الغذائية والاحتياجات الأساسية عبر الأنفاق، والعمل على

تدمير الأنفاق التي كانت تصل من خلالها كثير مما يحتاجه المحاصَرون، وفوق هذا سمحت الحكومة المصرية بإنشاء جدار فولاذي يضرب بجذوره في عمق الأرض، ليقطع شرايين الحياة الممتدة عبر هذه الأنفاق، وكان الموقف الرسمي المصري تجاه الحصار عامل كبيرا في استمراره، وأبرز ذلك إعاقة الحكومة المصرية قافلة شريان الحياة ٣ واعتدت على المشاركين فيها، ومنعت قافلة "أميال من الابتسامات" من الوصول إلى غزة.

أما الموقف الأخير بفتح مصر لمعبر رفح بعد جريمة أسطول الحرية، فما هو إلا تصرف آنيّ يبعد الحرج ويواجه الانتقادات، وربما يخفف من الضغط الدولي على الكيان الصهيوني، ويمنع صدور قرار دولي بفك الحصار، وهو فتح جزئي للمعبر تتحكم فيه الحكومة المصرية بالسماح والمنع لمرور المواد والأشخاص.

أما الموقف الرسمي لباقي الدول العربية فقد أسهم في تكريس الحصار من خلال مقاطعة الحكومة الفلسطينية الشرعية المنتخبة، ومنع وصول أي مساعدات إليها، إضافة إلى الصمت المطبق على ما يجري من قتل ومعاناة للمحاصَرين.

وقد بقي الموقف الرسمي العربي تابعا للموقف الرسمي الغربي بإبقاء الحصار والالتزام بعدم خرقه، فلم نسمع عن أي محاولة لأي مسؤول عربي لخرق الحصار، إلى أن وصل أمين عام الجامعة العربية، وفي آخر الركب، وبعد أن أصبح مطلب كسر الحصار مطلبا غربيا ودوليا.

وبالرغم من التباين بين الموقف العربي الرسمي والموقف العربي الشعبي لصالح الأخير، إلا أن الشعبي اكتفى بالتعاطف دون أي أفعال

حقيقية لفك الحصار، باستثناء بعض الفعاليات التي كانت تنطلق في الشارع العربي متزامنة مع بعض الفعاليات التي تنطلق في بعض العواصم الغربية، صدى للغيرة وتنفيسا للاحتقان.

وعليه، فإن الفعل الشعبي العربي ضد الحصار تابع في الأغلب، حيث لم نجد قوافل مساعدات عربية برية قبل معركة غزة، ولم نسمع بأي قافلة عربية برية مستقلة وحقيقية بحجم القوافل التي تحركت من الغرب، كما لم تكن هناك مبادرات عربية مستقلة لفعاليات متميزة كالأساطيل البحرية، أو خرق الحصار جوا، أو حتى خرق الحصار سياسيا بصورة شعبية من خلال البرلمانات، إلا بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات على الحصار، وبعد عام من معركة غزة، عندما استطاع البرلمانيون العرب الوصول إلى غزة بعد أن سبقتهم وفود البرلمانيين الغربيين ووفد من البرلمان الأوروبي.

وباستثناء بعض الفعاليات التي قادتها بعض النقابات والأحزاب والحركات الإسلامية، وتشكيل بعض اللجان المؤازرة للحراك الشعبي في كسر الحصار، وعلى رأسها اللجنة الدولية لنصرة فلسطين وكسر الحصار، التي يرأسها سليم الحص، رئيس الوزراء اللبناني السابق، وتضم في عضويتها منظمات وأشخاصا أوروبيين، إضافة إلى أغلبية من شخصيات عربية، وقامت بالتنسيق لأبرز الفعاليات الدولية، ومنها "قافلة شريان الحياة "٣ وأسطول الحرية.

وهذا لا ينفي قيام محاولات فردية لبعض البرلمانيين من أقطار عربية مختلفة (مصر، الجزائر، المغرب، الأردن، الكويت، البحرين، اليمن) من الوصول إلى غزة، وقد فشلت في أغلبها.

تنامي الموقف الإسلامي من حصار غزة

كان الموقفان التركي والإيراني من حصار غزة هما أبرز مواقف الدول الإسلامية من الحصار.

فكان الموقف التركي الأبرز في مواقف الدول الإسلامية من الحصار، ورغم ارتباط تركيا بعلاقات دبلوماسية استراتيجية مع الكيان الصهيوني، إلا أنها اتخذت موقفا متوازنا في بداية الحصار لم يقترب من المواقف الغربية أو حتى العربية، بل كان معتدلا في رفض الحصار، ثم برز الموقف التركي جليا وأكثر وضوحا في رفض الحصار بعد الحرب على غزة، حيث تم تبني كسر الحصار رسميا من قبل الحكومة التركية في المنتديات والمحافل الدولية.

وكذلك كان الحراك الشعبي التركي الذي تأجج لكسر الحصار وتجلى ذلك في أسطول الحرية وما قدمه الشعب التركي من شهداء.

أما الموقف الإيراني فهو أكثر المواقف العربية والإسلامية والدولية انحيازا ووضوحا في رفض الحصار المفروض على غزة من البداية، حيث قدمت إيران دعما ماديا وسياسيا للحكومة الفلسطينية في غزة، وبعيدا عن مصالح إيران من تقديم هذا الدعم، إلا أنه كان دعما حقيقيا وليس إعلاميا، ومباشرا وليس عبر وساطات.

الموقف الأوروبي من حصار غزة

أولا: الموقف الشعبي

ابتدأ التحرك الشعبي الأوروبي ضد حصار غزة بصورة عملية من خلال قيام بعض الناشطين الغربيين بمحاولة الوصول إلى غزة بصورة

فردية، أو ضمن مجموعات، محملين ببعض المساعدات الإنسانية، وبمشاركة من بعض البرلمانيين الأوروبيين والأطباء والناشطين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

ومع مرور الوقت تشكلت منظمات ولجان في أوروبا لكسر الحصار، ومن أبرزها (الحملة الأوروبية لرفع الحصار عن غزة) ومنظمة (غزة حرة) ومنظمة (فلسطين حرة)، وبوجود هذه التجمعات الناشطة بدأت تحركات القوافل البرية والقوافل البحرية المنظمة، حيث استطاعت أن تسير ثلاث قوافل برية تحت عنوان قافلة (شريان الحياة) ضمت ناشطين من عدة دول أوروبية، وكانت "قافلة شريان الحياة ٣" بمشاركة أوروبية وتركية، إضافة إلى وفد عربي أردني.

كما استطاعت هذه المنظمات أن تسير عدة حملات بحرية ابتدأت ببعض القوارب الصغيرة في الربع الأخير عام ٢٠٠٨، إلى أن استطاعت تحريك أسطول الحرية في شهر أيار/مايو ٢٠١٠، بمشاركة تركية، وهو الأسطول الذي اعترضته قوات الكيان الصهيوني، واستشهد فيه ٩ من المشاركين، وكان له الأثر الأكبر في هزّ الضمير العالمي ووضع ملف قضية غزة وحصارها على الطاولة ليصبح إنهاؤه مطلبا شعبيا ورسميا.

وقد واكب هذا التحرك الميداني في كسر الحصار تحرك قانوني لملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة من قبل فرق من المحامين الأوروبيين، لدى المحكمة الجنائية الدولية، ولدى القضاء الوطني في عدد من الدول، حيث أدى ذلك إلى منع بعض قادة الكيان الصهيوني من زيارة دول أوروبية، وهروب بعضهم خوفا من إلقاء القبض عليهم.

أما الجانب الثالث للفعاليات الشعبية الأوروبية لكسر الحصار فكان بالمسيرات الضخمة في العواصم الأوروبية، والمظاهرات والاعتصامات أمام السفارات الإسرائيلية في تلك العواصم، للضغط على الحكومات الأوروبية لرفع الحصار عن غزة، ولإبراز المعاناة التي خلفها الحصار.

- **سفن كسر الحصار**

كان أول تحرك لسفن كسر الحصار في شهر ٨/٢٠٠٨ بوصول سفينتين تقلان ٤٤ متضامنا دوليا من ١٧ دولة، حملت معها مساعدات إنسانية، وتعرضت خلالها للتهديدات الإسرائيلية والألغام البحرية.

ومنعت إسرائيل السفينة الليبية (المروة) التي كانت محملة بـ ٣٠٠ طن من المواد الغذائية من الوصول إلى شواطئ غزة.

واحتجزت إسرائيل كذلك السفينة اللبنانية التي انطلقت من لبنان باتجاه غزة، وأطلقت المشاركين فيها بعد احتجازهم لبعض الوقت.

أما أبرز تحرك من السفن لكسر الحصار، فكان ما أطلق عليه اسم "أسطول الحرية" الذي ضم ٦ سفن، وأكثر من ٧٥٠ مشارك يحملون جنسية ٣٢ دولة، وأغلبهم من تركيا.

وكان الكيان الصهيوني قد اقترف جريمة بقتل ٩ من المشاركين في هذا الأسطول، وجرح العشرات، واحتجز الأسطول بكامل حمولته.

ثانيا: الموقف الرسمي

انسجم الموقف الرسمي الأوروبي مع الموقف الإسرائيلي والأمريكي في فرض الحصار، وابتدأ ذلك بتطبيق آليات الحصار، من مقاطعة للحكومة

الفلسطينية الشرعية، ثم الدعوة إلى حصارها، ثم إرسال بعض السفن العسكرية لحصار شواطئ غزة ومنع وصول أي سفن أو مساعدات إليها.

وباستثناء موقف بعض الدول الأوروبية خارج الاتحاد الأوروبي وعلى رأسها النرويج وسويسرا، لم يصدر عن دول الاتحاد الأوروبي أي موقف عقلاني أو متزن تجاه الحصار المفروض على غزة.

لكن الموقف الأوروبي تغير بعد مجزرة أسطول الحرية، مع تباين في المواقف من دول الاتحاد، وكان أبرزها مطالبة ألمانيا برفع الحصار، وإجراء تعديل جذري في السياسة الإسرائيلية تجاه غزة حسبما ورد على لسان جيدو فسترفيلى وزير الخارجية الألماني، وقوله إنه لم يعد هناك مبرر للحصار الحالي على القطاع، وكذلك الموقف الذي صدر عن وزراء الخارجية للاتحاد الاوروبي والذي سعى لتخفيف الحصار وتقنينه، والدعوة لإنهاء الحصار وفتح المعابر البرية والممرات البحرية من قطاع غزة وإليه، وهو ما يعتبر موقفا متقدما من قبل الاتحاد الأوروبي.

أما الموقف الأمريكي فقد تصدع بعد الجريمة التي ارتكبت تجاه أسطول الحرية، وتراخى في تشديد القبضة على الحصار بموقف أكثر ليونة، حيث صدرت تصريحات من الإدارة الأمريكية بأن الحصار لم يعد مقبولا، كما لم تستطع الولايات المتحدة أن تعلن موقفا مؤيدا للعدو الصهيوني في هجومه على أسطول الحرية.

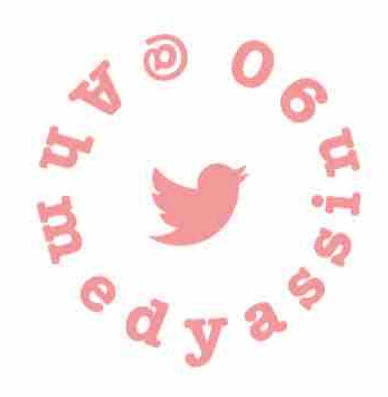
وباستثناء نائب الرئيس"جو بايدن" فإن الموقف الأمريكي اتسم بالحرج وبمجاراة الحملة ضد الحصار، واتسم الموقف الأمريكي الممالئ لإسرائيل بطروحات التفافية احتيالية بغية إدامة الحصار على غزة وإنقاذ

العدو الصهيوني من أزمته الراهنة التي غرق فيها بعد المجزرة التي اقترفها ضد أسطول الحرية.

وتتمحور الصيغ المطروحة أمريكيا في إيجاد آلية رقابة دولية لإدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة عبر البحر في إطار تخفيف جزئي للحصار ولذر الرماد في العيون.

وفي الختام فإن هذا الحصار قد أفضى إلى ما يلي:

- خلق هذا الحصار حالة من التعاطف الدولي مع القضية الفلسطينية تعدى في بعض جوانبه الجوانب الإنسانية إلى أبعاد سياسية.
- أعاد الحصار القضية الفلسطينية لبعدها الإسلامي بعد دخول تركيا لاعبا أساسي في المنطقة.
- فضح هذا الحصار حقيقة الكيان الصهيوني ودمويته أمام الرأي العام الغربي.
- إن تنامي المواقف الشعبية في كسر الحصار ستكون الأداة الأساسية في خلق مواقف رسمية تنهي هذا الحصار دوليا وعربيا، بما في ذلك الحصار السياسي والاقتصادي.


@Ahmedyassin90

الدور التركي في كسر الحصار شعبيا ورسميا

محمد زاهد جول*

لا جدال اليوم بأن تركيا باتت لاعبا رئيسيا في منطقة الشرق الأوسط، فالدور المتعاظم لتركيا المعاصرة بدأ يتبلور بشكل جلي مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢، وذلك وفق التوجهات الاستراتيجية الجديدة التي بلورت نظرية تقوم على استثمار الجوار القريب، وتفعيل العمق الاستراتيجي من خلال تنشيط وتفعيل مجمل العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع العالمين العربي والإسلامي، دون الإخلال بالعلاقات الطيبة مع الجوار الأوروبي.

والأطروحة الأساسية للدبلوماسية التركية تقوم على اعتبار تركيا ملتقى الحضارات بين الشرق والغرب، ولعل المواقف الأخيرة للسياسة الخارجية التركية المتعلقة بقضايا المنطقة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، كشفت عن صورة تركيا الحديثة، وهي تسعى من خلالها إلى صناعة نموذج يستثمر التاريخ العثماني الإسلامي، والتراث الأتاتوركي العلماني، وفق نموذج يعمل على الجمع بين هويات تتوافر على جملة من عناصر القوة التاريخية والثقافية والأخلاقية.

ويبدو أن هذه المسائل قد خفيت على كثير من المحللين بسبب غلبة

* باحث في الشؤون التركية- العربية

التوجهات الأيديولوجية، وضعف التحليلات المعرفية؛ ففي الوقت الذي تعامل معه البعض مع تركيا باعتبارها حكومة "أصولية" تعامل الآخر مع المواقف التركية باعتبارها "انتهازية"، ولا شك بأن تركيا المعاصرة في واقعها وسلوكها ليست واقعة تحت هذه الأحكام.

هذه مقدمة أساسية لفهم طبيعة التحولات العميقة التي طالت تركيا المعاصرة في تعريفها لهويتها ودورها في العالم ورؤيتها لذاتها، ولعل بروز الدور التركي في الشرق الأوسط يشير إلى فراغ للقوة في دور الدول التي كانت فاعلة وأساسية في مجمل القضايا الحيوية والحساسة لعقود من الزمن، وقد استثمرت تركيا هذا الفراغ لتحقيق جملة من المصالح المتنوعة لتعزيز دورها الذي شهد انحسارا منذ أفول شمس الإمبراطورية العثمانية.

وفي هذا السياق لا يمكن فهم السياسات والمواقف لحكومة العدالة والتنمية دون فهم طبيعة التحولات التي شهدها المجتمع التركي، والذي بدأ منذ أكثر من عقدين من الزمن يبحث عن هوية تجمع بين تاريخه وحضارته وتراثه التليد وبين حداثته وتقدمه في إطار من التكامل والشمول يزيل قلق الهوية الذي طال مكوناته المتعددة وإمكاناته الهائلة.

ومن هنا، تبدو مسألة الهجوم الإسرائيلي الصهيوني الإرهابي الوحشي على أسطول الحرية نقطة تحول كبيرة ومهمة في مواقف تركيا تجاه إسرائيل وتجاه القضية الفلسطينية والمنطقة، حيث وصف رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان الهجوم في خطابه في البرلمان التركي بجملة من الأوصاف العنيفة فقال:

"لقد استحقت المجزرة الدامية التي نفذتها إسرائيل، ضد السفن التي تحمل المساعدات الإنسانية إلى غزة، كل اللعنات ... إن هذا الهجوم هو هجوم صارخ على القانون الدولي ... على الضمير البشري ... على السلام العالمي، لقد كانت الأحداث التي شهدناها أمس وصمة عار سوداء من الناحية الإنسانية، وكان الهجوم المسلح على سفن مساعدات إنسانية مجازفة حقيرة ... إننا نعلم أن هناك قوانين للحرب وللسلام، فلا يجوز الهجوم على الأطفال والنساء والشيوخ والمدنيين ورجال الدين، ولا على المتطوعين الذين يرفعون الأعلام البيضاء ... إن الذين يرتكبون مثل هذا الهجوم يكونون قد داسوا على الإنسانية بأقدامهم، وخرجوا من إنسانيتهم .... بل إن المستبدين وقطاع الطرق والقراصنة يلتزمون ببعض القواعد الأخلاقية ... إن وصف هؤلاء بهذه الصفات يعتبر مجاملة لهم ... إن تركيا ليست دولة غِرّة عديمة الجذور، وهي ليست أبدا دولة قبائل ... لا يُحاولنّ أحدٌ أن يتحدى تركيا، ولا يحاولنّ أحد أن يختبر صبرها، إنّ تركيا لتضمِرُ لأعدائها من البأس بقدر ما تُكِنُّ لأصدقائها من التقدير، لقد كانت تركيا البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي يبذل الجهود لتحقيق السلام، ولكن طفح الكيل، فأمامنا الآن إدارة اتخذت العنف سياسة لها، وهي إدارة لا تتردد في سفك الدماء ... ينبغي أن لا تكتفي الأمم المتحدة بالقرار الذي اتخذته هذا المساء، يجب عليها أن تعمل بمقتضاه... اليوم هو يوم جديد، هو ميلاد جديد، فلن يبقى أي شيء على ما كان عليه بعد الآن، على إسرائيل ألا تقع في أخطاء فادحة كتشبيهها تركيا ببلدان أخرى، عليها ألا

تحاول ارتكاب مثل هذه الأخطاء، لأنها ستدفع الثمن غاليا عندئذ ... حتى لو صمت الجميع، وحتى لو أغمضوا عيونهم، وولوا ظهورهم ... نحنُ في تركيا لن نولي ظهورنا لفلسطين ولا لغزة، ولن نغمض عيوننا عما يصيبهما ... على أمتنا أن تصمد، سوف نعانق شهداءنا، سوف نضمد معا جراح مصابينا، وإننا لنشاهد بعين قريرة متابعة مواطنينا في كل أنحاء تركيا للقضية بحساسية ودقة كبيرة، وإن سفن المحبة والصداقة التي انطلقت من ميناء ضمير البشرية سوف تتجاوز كل الحواجز لتصل إلى مقاصدها في يوم ما".

هذه الأوصاف التي عبر عنها أردوغان لم تأت وليدة اللحظة، ولا انفعالا عاطفيا بالحدث، بل جاءت في تسلسل منطقي يعبر عن سياسة جديدة لتركيا تجاه إسرائيل والمنطقة، وقد سبقتها جملة من المواقف، لعل أشهرها الموقف الشهير في منتدى دافوس.

ورغم محاولة تركيا الاحتفاظ بموقف حيادي تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي، والفلسطيني- الإسرائيلي، وذلك في سبيل لعب دور الوسيط النزيه بين مجمل أطراف الصراع الذي شهد انحيازا دوليا صارخا لصالح إسرائيل، إلا أن تركيا تبيَّنت غياب النزاهة والحياد والعدالة في التعامل مع القضية الفلسطينية.

ومع أن تركيا احتفظت بعلاقات جيدة مع إسرائيل، واستقبلت خلال حكم أردوغان عددا من الوزراء الإسرائيليين ورئيس الدولة، وأبرمت مجموعة من الاتفاقيات في مختلف المجالات العسكرية والتجارية

وغيرها، إلا أن هذه العلاقة اهتزت بقوة عقب الهجوم على قطاع غزة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، فقد تماشى موقف حكومة العدالة والتنمية مع الموقف الشعبي التركي الذي طالب كثيرا بقطع العلاقة مع إسرائيل، حيث خرجت الجماهير التركية في مظاهرات مليونية حاشدة تنديدا بالهجوم الوحشي على قطاع غزة، وقد تزامن ذلك مع رغبة شديدة للسياسة التركية بنسج علاقات متينة مع دول الجوار العربي.

ومن هنا فإن تعاظم الدور التركي في المنطقة يشكل تحديا لإسرائيل باعتبارها لاعبا أساسيا في الشرق الأوسط، ولذلك فإن تناقض المصالح بين الطرفين جاء منطقيا ومفهوما، فقد بات الشرق الأوسط ساحة الصراع على المصالح لقوى إقليمية صاعدة في ظل غياب الفاعلية للدول العربية في المنطقة، وبهذا يتحدد الموقف التركي من الحصار على غزة الذي تفرضه إسرائيل منذ عام ٢٠٠٦ باعتباره حصارا ظالما لا يستند إلى مشروعية قانونية أو أخلاقية.

ويبدو أن إسرائيل لم تفهم طبيعة التحولات التي طالت المناخات الدولية، أو أنها لا تزال تتصرف كما كانت على الدوام كدولة فوق القانون وتتمتع بحماية ودعم من الغرب والولايات المتحدة لا حدود له، وبهذا المنطق الإسرائيلي لا جديد تحت الشمس، فالإرهاب الصهيوني منذ تأسيس الدولة وإعلان ما يسمى بالاستقلال حافلٌ بعمليات القتل والخطف والإرهاب، فليست تلك هي المرة الأولى التي تمارس فيها إسرائيل عمليات قرصنة وإرهاب.

إن الجديد في هذا الحدث هو بروز تركيا رسميا وشعبيا، وقيامها بدور يقوم على أسس من العدالة والأخلاق، وهو متغيرٌ لم تضعه إسرائيل في حسبانها، ولم تتوافر لها المخيلة السياسية في تبين آثاره العميقة، إذ تبدو الطريقة التي تعاملت معها القوات الصهيونية مع أسطول الحرية بدائية وتقليدية، وتؤشر على طبيعة البؤس في المشهد السياسي الإسرائيلي، فقافلة الحرية لم تكن قافلة مُسيَّرة من قبل الحكومة التركية، ولم تتمتع بدعم استثنائي من قبل الحكومة، وكانت في مجملها من عمل مؤسسات مجتمع مدني وأهلي خيري عالمي، يشكل الناشطون الأتراك حجر الأساس في تسييرها للوصول إلى قطاع غزة لكسر الحصار، فقد ضمت ناشطين من أكثر من أربعين دولة من أنحاء العالم، وكانت حمولتها ذات طابع إغاثي، ولا شُبهةَ عسكرية في محتوياتها، وجاء الاعتداء على القافلة في المياه الدولية.

ولعل ما أثار تركيا بشكل إضافي أن معظم الضحايا الذين سقطوا في هذا الاعتداء الغاشم كانوا من الناشطين الأتراك، ولذلك كان الموقف الشعبي التركي منسجما تماما مع الموقف الرسمي في التعامل مع الهجوم.

وقد تبلور موقف تركيا الحازم في التعامل مع هذه القضية من خلال جملة من المواقف الحادة والصارمة في التعامل مع الحدث، على رأسها التحرك في مجلس الأمن من خلال وزير خارجيتها أحمد داود أوغلو لاتخاذ موقف دولي صارم ضد إسرائيل، ورغم أن المجلس اكتفى ببيان رئاسي لم يرْقَ إلى مستوى الطموحات التركية الرسمية والشعبية، إلا أنه مع ذلك

شكل انعطافة في سرعة تعامل المجتمع الدولي، لم تكن لتحدث لولا صرامة الموقف التركي.

كما أن الدبلوماسية التركية تواصلت بشكل سريع مع الولايات المتحدة، واستثمرت علاقتها الجيدة بها للضغط على الحكومة الإسرائيلية بالإفراج الفوري عن المتضامنين، ورغم التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل والانحياز الكامل من الأولى للثانية، إلا أن تركيا وضعت الولايات المتحدة في حرج شديد في التعامل مع حليفتها إسرائيل، حيث تدرك الولايات المتحدة حجم النفوذ التركي المتعاظم في المنطقة، ولا ترغب في المغامرة بعلاقاتها مع تركيا.

والسؤال الذي يفرض نفسه في هذا السياق هو: هل يمكن أن يساهم الموقف التركي والسياسات التركية الجديدة بفض العلاقة مع إسرائيل، وهل تكون حادثة أسطول الحرية بداية حقيقية لفك الحصار؟

ربما كانت الأسئلة أكبر من الأجوبة في هذا الوقت، فهي رهن بجملة من الوقائع والأفعال والتطورات والتحولات التي تطال سياسات ومواقف القوى الدولية والإقليمية، فضلا عن إسرائيل ودول المنطقة؛ حيث أسفرت هذه العملية عن تحول نسبي في الموقف المصري، وذلك بفتح معبر رفح، إلا أن هناك شكوكا كبيرة في استمراره، كما أن تركيا لا ترغب في الوقت الراهن بقطع العلاقات جذريا مع إسرائيل مع عدم وجود بدائل منطقية.

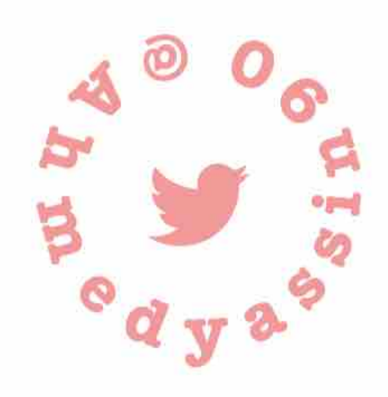
وإذن، لا زالت دول المنطقة ترتهن في مجمل سلوكياتها تجاه القضية الفلسطينية عموما، وكسر الحصار عن غزة خصوصا، إلى منظومة من

المصالح الذاتية على حساب المصالح العامة ومصالح الأمة العربية الإسلامية، فالانقسام بين دول المنطقة يشتت ولادة جبهة موحدة سياسيا وأخلاقيا، والموقف الشعبي رغم تنامي تحركه لا يعتمد على دينامية نشطة فعالة على الدوام.

ورغم هذا يبدو أن ثمة تغيرا جوهريا في دور تركيا تجاه منطقة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية رسميا وشعبيا.

الفصل الثاني

ورطة إسرائيل مع تركيا وتداعياتها


@Ahmedyassin90

الأبعاد القانونية لهجوم إسرائيل على أسطول الحرية

محمد الموسى*

يتصف الهجوم الذي شنته القوات الصهيونية على قافلة أسطول الحرية بأنه اعتداء واضح على أحكام القانون الدولي الوضعي، وهو اعتداء مركب، وليس أحاديا، بمعنى أنه ينطوي على جملة من الخروقات والانتهاكات لعدد من قواعد القانون الدولي ومبادئه، وليس لقاعدة واحدة منها.

والغريب أن الكيان الصهيوني يسعى في الغالب إلى أن تكون انتهاكاته لأحكام القانون الدولي قابلة للتفسير وفقاً لأحكام هذا القانون، وإن كان تفسيرا وتعليلا مشوها وغير منطقي في غالب الأحيان.

ولكنه في هذه المرة أقدم على خرق لا لبس فيه، ولا يقبل مطلقا أي تعليل أو تسبيب بمقتضى أحكام القانون الدولي النافذ، ولا يعنينا في هذا المقام البحث عن أسباب هذه الظاهرة التي بدأت منذ العدوان الصهيوني على قطاع غزة، ولكن الذي يعنينا هنا هو محاولة توصيف الهجوم الصهيوني على قافلة أسطول الحرية، والبحث في الإمكانات والسبل التي يتيحها القانون الدولي لملاحقة ومساءلة كافة الأشخاص الذين وقفوا خلف هذا الهجوم، والذين قاموا بتنفيذه.

---

* أستاذ وخبير في القانون الدولي- الأردن.

ولهذا السبب فإن هذه الورقة ستنصب على تحليل جملة من المسائل ذات الصلة بهذا الهجوم، وأهمها:

- طبيعة الهجوم من زاوية القانون الدولي.
- الانتهاكات التي انطوى عليها الهجوم.
- سبل مساءلة المسؤولين عن الهجوم.

خرق مركب لأحكام القانون الدولي

كما ذكر آنفا، يتسم الهجوم أو الاعتداء الصهيوني على أسطول الحرية بأنه خرق مركب لأحكام القانون الدولي، فهو ينطوي على جملة من الانتهاكات لعدد من أحكام القانون الدولي ومبادئه، فهو من جهة ينطوي على اعتداء لدولة أخرى، وهو كذلك يتضمن خرقا لأحكام قانون البحار، ولأحكام قانون حقوق الإنسان الدولي، علاوة على كونه يخالف أحكام القانون الأساسي الدولي وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

اعتداء على السيادة التركية

من المستقر في القانون الدولي أن الولاية على السفينة تكون لدولة العلم، والسفن التي جرى الاعتداء عليها في سياق الهجوم على أسطول الحرية كانت ترفع العلم التركي، أي إنها تخضع للولاية التركية، الأمر الذي يعني من الناحيتين العملية والقانونية أن الكيان الصهيوني قد ارتكب خرقا للولاية التركية وللقوانين التركية النافذة فوق هذه السفن، فما ارتكبته القوات الصهيونية من جرائم واعتداءات يشكل انتهاكات للقانون التركي النافذ فوق هذه السفن بمقتضى قاعدة "قانون دولة العلم".

يضاف إلى ذلك أن الضحايا، سواء أكانوا شهداء أم مصابين، يحملون الجنسية التركية، أي إنهم يخضعون بحسب جنسيتهم إلى الاختصاص الشخصي لتركيا، وهم أجانب بالنسبة للكيان الصهيوني الذي لم يراع- ألبتة- بحقهم الحد الأدنى من معاملة الأجانب المستقر في القانون الدولي.

انتهاك لأحكام قانون البحار

تنص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ على وجوب أن البحر العام أو المياه الدولية لا تخضع لسيادة أي دولة، وأنه لا يجوز لأحد ادعاء السيادة على أي جزء منها، كما تنص على قيام وجوب الدول باستخدام هذه المياه سلميا.

ونستطيع القول إن هذين المبدأين القانونيين باتا جزءا من القانون الدولي العرفي، بمعنى أنهما ينطبقان على الدول الأطراف في الاتفاقية أو غير الأطراف على السواء.

ويتضح تماما أن الهجوم الصهيوني على أسطول الحرية يخالف المبدأين المشار إليهما أعلاه؛ حيث مارس الكيان الصهيوني أنشطة وصلاحيات فعلية لا تتفق مع مبدأ عدم خضوع المياه الدولية لسيادة أي دولة، علاوة على أن بعض المسؤولين في حكومة الكيان الصهيوني قد ادعوا فعلا أن الكيان الصهيوني لن يسمح بخرق سيادته، وهو ادعاء يتعارض كليا مع الطبيعة القانونية للبحر العام أو للمياه الدولية.

ومن جهة أخرى، يشكل هذا الهجوم خرقا واضحا لالتزام الدول بأن تستخدم المياه الدولية استخداما سلميا، فالهجوم الصهيوني هو بمثابة

اعتداء مسلح على السفن الموجودة في مياه دولية، ويناقض تماما مبدأ الاستخدام السلمي لهذه المياه.

أما فيما يتعلق بوصف السلوك الصهيوني بالقرصنة، فلا جَرَم أنه من الناحية الفعلية يعد ضربا من ضروب القرصنة، ولكن يتعذر وفقا لأحكام المادتين (١٠١) و (١٠٢) من اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ القول إن السلوك الصهيوني تجاه السفن التركية يشكل قرصنة بالمعنى المقصود من وراء هاتين المادتين، لأنهما تتناولان القرصنة التي يقترفها أشخاص عاديون ولا تعالجان قرصنة الدول.

وعلى أي حال، فإن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ لا تتضمن سائر قواعد قانون البحار، كما أنها لا تقنن القواعد القانونية العرفية جميعها، الأمر الذي قد يسمح بتوصيف السلوك الصهيوني تجاه هذه السفن بالقرصنة في ضوء القواعد العرفية غير المقننة، وهي مسألة تحتاج إلى بحث عميق لا يتسع المقام له الآن.

اعتداء على حقوق الإنسان الأساسية

مما لا شك فيه أن الاعتداء الصهيوني على أسطول الحرية ينطوي على انتهاك لعدد من حقوق الإنسان الأساسية المعترف بها في قانون حقوق الإنسان الدولي، فمن الثابت أن هذا الاعتداء تسبب بفقدان عدد من المشاركين في أسطول الحرية لحياتهم دون سبب قانوني مشروع، مما يشكل مخالفة لنص المادة (٦) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يلتزم به الكيان الصهيوني، إضافة طبعا إلى كونه مخالفا

للمادة (٧) من العهد ذاته الذي يحظر تعذيب أي شخص أو معاملته معاملة غير إنسانية أو قاسية أو مهينة.

كما أن الاعتداء الصهيوني يتضمن خرقا للحق في الحرية الشخصية وعدم جواز حرمان الأفراد من حريتهم تعسفا أو لسبب غير قانوني، وهذا منصوص عليه في المادة (٩) من العهد ذاته، علاوة على أن الكيان الصهيوني لم يحترم التزاماته الناشئة عن المادة (١٠) من هذا العهد المتعلقة بالمعاملة الإنسانية للمحرومين من حريتهم.

وإضافة إلى الانتهاكات المذكورة أعلاه جميعها، فإن الهجوم الصهيوني على أسطول الحرية يندرج ضمن الأفعال التي تخالف الالتزامات الناشئة عن المادة (١٩) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تتعلق بالحق في حرية الرأي والتعبير.

تجويع وحصار متعمد

يندرج الهجوم على أسطول الحرية في سياق فرض ظروف معيشية قاسية وغير إنسانية على سكان قطاع غزة المحتل من قبل الكيان الصهيوني، وهو بذلك يشكل إخلالا من جانب الطرف المحتل لالتزاماته الناشئة عن اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية السكان المدنيين تحت الاحتلال؛ فالتجويع وفرض ظروف معيشية غير إنسانية يشكلان خرقا واضحا لأحكام هذا القانون، ويمكن القول إن الهجوم على أسطول الحرية يعد حلقة من حلقات هذا التجويع الذي يفرضه الكيان الصهيوني على قطاع غزة منذ مدة.

إمكانات المساءلة القانونية

مما لا شك فيه أن الهجوم الصهيوني على أسطول الحرية يشكل أفعالاً جرمية بمقتضى القانون التركي، وهو القانون النافذ فوق السفينة التي جرى الاعتداء عليها، لأنها كانت تخضع لقانون دولة العلم وهي تركيا، ولذلك فمن الممكن قانونا أن تسرع السلطات التركية المختصة بإجراءات التحقيق والملاحقة، وأن تحيل إلى القضاء التركي الأشخاص الذين يشتبه بارتكابهم هذه الجرائم مهما كان دورهم الجرمي.

أما فيما يخص الشق المدني من المسؤولية، فإن هذا الهجوم يشكل خرقا للقانون الدولي من جانب الكيان الصهيوني، الأمر الذي يتيح للدولة التركية أن تحرك دعوى المسؤولية الدولية تجاه هذا الكيان بشروط محددة، أهمها استنفاد سبل الطعن الداخلية المتاحة، ولذلك يمكن للضحايا والمتضررين الشروع في إقامة الدعاوى المدنية أمام المحاكم الإسرائيلية لمطالبة حكومة الكيان الصهيوني بالتعويض عما لحق بهم من أضرار جراء الهجوم.

وثمة سبيل مهم لمسألة الأشخاص المسؤولين على اختراق العمل مدنيا، وهو اللجوء إلى المحاكم الفيدرالية الأمريكية وإقامة دعاوى على المتورطين لمطالبتهم بالتعويض على أساس قانون الخطأ الأجنبي المعمول به في الولايات المتحدة منذ ما يزيد على القرنين، فبموجب القانون المذكور تملك المحاكم الفيدرالية الأمريكية صلاحية النظر في المطالبات الناشئة عن انتهاك قواعد القانون الدولي التي تلتزم بها الولايات المتحدة أيا كان مكان

وقوع العمل غير المشروع وأيا كانت الجهة التي ارتكبته، أي إن هذا القانون يمنح المحاكم الفيدرالية الأمريكية صلاحية مدنية عالمية للنظر في الدعاوى المتعلقة بانتهاك القانون الدولي التي تلتزم به الولايات المتحدة، سواء كانت عرفية أو اتفاقية، عندما يكون مصدر الانتهاك شخصا أجنبيا خارج الأراضي الأمريكية.

ومن المناسب كذلك أن يتم التحرك داخل أروقة الأمم المتحدة، وبالتحديد لدى كل من الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، وإذا كان الثاني قد أدان الهجوم بشدة وقرر تشكيل لجنة تحقيق وتقصي الحقائق، فينبغي التحرك لدى الجمعية العامة على أساس قرار "الاتجاه من أجل السلم" الذي يتيح للجمعية العامة، في حالة اجتماع مجلس الأمن، أن تنظر في حالات وأوضاع تهدد السلم والأمن الدوليين، وتوصي بما تراه مناسبا من الناحية القانونية المحضة، إذ إن الجمعية العامة قد توصي بذلك رغم العراقيل والصعوبات التي تعتري التنفيذ.

خاتمة

تدل المؤشرات على أن الكيان الصهيوني يعاني منذ مدة من موقف قانوني وأخلاقي محرج، وقد تزايد موقفه القانوني تعقيدا وصعوبة عقب هجومه على أسطول الحرية، علاوة على أن كثيرا من دفوعاته ومقولاته القانونية قد فقدت بريقها ومعناها، والفرصة مواتية بالفعل لمحاصرته قانونيا من خلال استراتيجية قانونية متكاملة الأبعاد وشاملة، فليس المطلوب كما يعتقد كثيرون أن يتم الحصول على نتائج محددة من خلال القانون في حالة

الكيان الصهيوني، فهذا أمر معقد الآن، ولكن المطلوب إثبات أن هذا الكيان لا يحترم القانون الدولي ولا المبادئ التي ترعاها الدول والحكومات في علاقاتها، وهو أمر لن يكون متاحا إلا من خلال عمل استراتيجي مبني على الواقع والممكن، وأعتقد أن الممكن عقب الهجوم على أسطول الحرية أضحى كبيرا، وربما كبيرا جدا.

التداعيات السلبية على إسرائيل
وعلى العلاقات التركية- الإسرائيلية

جـواد الحمـد*

يمكن تناول حدث الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية وهذا المتغير من زوايا كثيرة، وتركز هذه الورقة على قراءة التداعيات السلبية على إسرائيل، وكذلك تناول تأثيرها على العلاقات التركية- الإسرائيلية على المدى القصير والمتوسط، ولذلك تم تقسيم الورقة لتناول هذين المحورين.

بداية لا بد من التأكيد على أن التحول الذي جرى في المنطقة إنما وقفت خلفه قوة دفع كبيرة من قبل القيادة التركية ومؤسساتها السياسية والعسكرية، والتي قدرت موقفها مبكرا، كما قدرت موقف الآخر، ومن هنا فقد اتجهت نحو التصعيد بخطوات محسوبة، مصحوبة بمطالبات محددة، حيث نجحت في وضع سقف زمني لعودة جرحاها ومواطنيها من الحجز والاعتقال الإسرائيلي، وأرسلت طائراتها لنقلهم إلى تركيا خلال ٢٤ ساعة والتزمت إسرائيل بذلك، وهو الأمر الذي لم تمارسه في الزمن المعاصر إلا الولايات المتحدة مع الدول العربية والإسلامية أساسا، ما جعل تركيا تتصدر موقف القوة الإقليمية العظمى، والتي تمثل ثقلا سياسيا لا تستطيع إسرائيل تجاوزه.

---

* مدير مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن

وقد كرست تركيا نفسها بهذه الصورة تباعا، وقامت بإطلاع الولايات المتحدة على هذه التوجهات، وطالبتها بدعمها والضغط على إسرائيل في وقت مبكر، ولم تقبل تركيا الموقف الأمريكي الضعيف والمدافع عن إسرائيل.

من هنا يمكن القول إن التحول السياسي الذي شهدته المنطقة، ولا تزال، إنما تدعمه قوة مستقلة لا تقف تستجدي الآخرين اقتصاديا ولا عسكريا ولا سياسيا ولا ثقافيا، بل هي التي تمنّ على الآخرين بعلاقاتها معهم، وتحديدا الولايات المتحدة وإسرائيل، خاصة أن تركيا دولة عضو في حلف النيتو.

أولا: التداعيات السلبية على إسرائيل جراء هذا التحول

يمكننا رصد عدد من التداعيات التي ظهرت إثر الهجوم، وأهمها:

١. زيادة تشوه صورة إسرائيل في العقلية الغربية.
٢. تراجع قدرة الغرب في الدفاع عن سلوك إسرائيل العدواني.
٣. التسبب بالحرج للإدارة الأمريكية التي ترعى مفاوضات سياسية معقدة وصعبة.
٤. تزايد انتقاد الحكومة الإسرائيلية واتهامها بعدم القدرة على قيادة الدولة والمرحلة.
٥. تراجع مكانة إسرائيل كدولة يمكن الاعتماد عليها في الشرق الأوسط بوصفها غير قادرة على حفظ تحالفاتها الإقليمية مع أكبر دولة إسلامية في المنطقة.

ثانيا: تداعيات المتغير على العلاقات التركية- الإسرائيلية

١. انكشاف اللعب الإسرائيلي في المنطقة لدى القيادة العسكرية التركية، ما جعلها تخفف من مساندتها المطلقة للاتفاق العسكري المبرم بين الجانبين.

٢. تراجع قدرة إسرائيل على بناء علاقات متوازنة مع تركيا.

٣. انكشاف إسرائيل شعبيا في تركيا، حتى لدى التيارات القومية.

٤. فشل إسرائيل في احتواء الأزمة مبكرا.

٥. تزايد الشعور التركي بأن إسرائيل ليست حليفا صادقا، وإنما تريد استغلال تركيا غطاء لسياساتها في المنطقة.

٦. إضعاف قدرة اللوبي اليهودي في تركيا على الدفاع عن إسرائيل وتقديمها للرأي العام التركي.

٧. تزايد الانفتاح التركي على مواقف حركة حماس وسياساتها والدفاع عنها رسميا وشعبيا على حساب العلاقة مع إسرائيل، وتقديم مبررات جديدة للقيادة التركية لزيادة الانفتاح على حركة حماس.

٨. القبول المبدئي لدى القيادة التركية بإجراء مراجعة جادة للعلاقة مع إسرائيل، ظل فشل الأخيرة في تلبية المطالب التركية لإبقاء هذه العلاقة.

الخلاصة

إن إسرائيل في ورطة ومأزق حقيقيين، وفي حالة تشوه صورتها العامة، وفي ترنح علاقاتها مع تركيا، وبالتالي فهي تحصد تراجعا سياسيا

استراتيجيا بسبب عملية تكتيكية خاسرة ضد مدنيين، وهو ما يؤشر على تزايد تخبط القيادة الإسرائيلية وعدم قدرتها على قراءة المتغيرات في المنطقة والعالم، ويشير إلى تراجع أهميتها الاستراتيجية بالنسبة لمختلف الأطراف ذات العلاقة، بما فيها الدول العربية التي وقّعت معها اتفاقات سلام، وتركيا، والاتحاد الأوروبي الذي لا يستطيع تبرير سياستها في حصار غزة ولا الهجوم على السفينة، ناهيك عن تسببها بإحراج الموقف الأمريكي في المنطقة وعدم مساعدته على تعديل طبيعة علاقاته في المنطقة.

تركيا تضع إسرائيل أمام الاختبار دوليا

سمير صالحة*

في أواخر شهر أيار/مايو ٢٠١٠ نفذت إسرائيل عدوانا بحريا في المياه الدولية للبحر الأبيض المتوسط، استهدف أسطول الحرية الذي كان يحمل مساعدات إلى سكان غزة المحاصرين، في محاولة للفت أنظار المجتمع الدولي نحو هذه المعاناة وكسر الحصار المفروض على القطاع منذ سنوات.

واستهدف العدوان الإسرائيلي بالدرجة الأولى سفينة مرمرة التركية، حيث قتل وجرح العشرات، وأدى إلى تدهور كبير في العلاقات المتدهورة بين البلدين أصلا في السنوات الأخيرة.

وفي أعقاب الحادث، قال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان: "تركيا ستتحرك وفقا لما يليق بها وما يتفق مع تاريخها»، ثم عاد وأكد في كلمة أمام حشد ممن شيّعوا شهداء أسطول الحرية الأتراك أنه "إذا أدار العالم ظهره لفلسطين فإن تركيا لن تدير ظهرها للقدس والشعب الفلسطيني أبداً"، واعتبر أن "مصير الشعب الفلسطيني ليس منفصلا عن مصير تركيا، ومصير غزة ليس منفصلا عن مصير أنقرة"، مضيفا: "إذا صمت العالم فنحن لن نصمت، وإذا غضّ العالم الطرف عن تلك المذبحة فنحن لن نغض الطرف، وإذا بقي العالم متفرجا على حمّام الدم فإننا لن نظل مكتوفي الأيدي ونترك ذلك الدم يجري، لأن ذلك لا يليق بالشعب التركي والأمة التركية".

*أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدوليّة/ جامعة كوجالي- إسطنبول

وهذا الأمر جعل من أردوغان بطلا شعبيا في تركيا وخارجها، على نحو يمهد الأجواء لما يمكن أن يطلق عليه ظاهرة «الأردوغانية» العاصفة، وليس في تركيا وحدها، بل في الشرق الأوسط بأكمله.

وفي المقابل سارع الرئيس التركي عبد الله غل لتذكير الإسرائيليين بتاريخ العلاقات الدبلوماسية بين البلدين قائلا: "تركيا اعترفت بإسرائيل سنة ١٩٤٩ وأرسلت إليها سفيرا، وعملت على نسج علاقات جيدة بينها وبين جيرانها"، وأضاف: "لقد عملت تركيا على ألا تحس إسرائيل بأنها معزولة، وبذلت جهودا للتقريب بينها وبين سوريا"، واعتبر أن إسرائيل "لم تقدر كل هذا، وردت عليه بالهجوم على سفينة تركية على متنها مدنيون في المياه الدولية".

وبإيجاز، وصفت حكومة العدالة والتنمية العدوان الإسرائيلي بالنقطة السوداء في تاريخ إسرائيل، وبأن ما جرى هو مجزرة وقرصنة وإرهاب دولة: "حكومة نتنياهو تكذب ... تفتري وتتجاهل القانون الدولي، ومع هذه الحكومة لا يمكن فعل أي شيء، خصوصا أن إسرائيل قالت إن عمليتها كانت مشروعة ومتطابقة مع القوانين والمبادئ الدولية، وإنها لن تتردد في تكرار ما فعلته إذا ما اقتضت مصلحتها ذلك".

ومع تجدد التوتر التركي- الإسرائيلي هذا، برزت علامات استفهام واستفسار بشأن حدود التصعيد التركي، خصوصا أن أنقرة استدعت سفيرها في تل أبيب، وألغت ثلاث مناورات عسكرية مشتركة كانت مقررة مع إسرائيل، فضلا عن إلغاء مباراة في كرة القدم بين المنتخبين التركي

والإسرائيلي، كما أصدر البرلمان التركي قرارا بالإجماع يدعو إلى مراجعة العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية معها.

وتميل الولايات المتحدة الأمريكية، التي ترى في كل من الطرفين حليفا استراتيجيا أساسيا لها في المنطقة، تميل يوما بعد الآخر إلى جانب إسرائيل، وتصر على إعطائها مزيدا من الفرص لإنقاذ نفسها وسمعتها المتدهورة، مما عرض شعبية الولايات المتحدة للتراجع مرة أخرى لدى الرأي العام العربي والإسلامي بالدرجة الأولى، ومما يعني بالتالي فقدان الثقة يوما بعد الآخر بإدارة باراك أوباما التي أطلقت قبل عامين جملة من الوعود ورفعت بعض الشعارات التي حملت الأمل بسياسات أمريكية إقليمية جديدة، وها نحن نرى اليوم واشنطن، قدَرا، تتوسط بين أنقرة وتل أبيب بعدما كانت أنقرة تتوسط بين تل أبيب والعديد من العواصم والقوى الشرق أوسطية.

وعلى ضوء هذه المستجدات تبرز إلى العلن الاستفسارات والتساؤلات التالية:

- هل وضعت تركيا إسرائيل أمام الاختبار الدولي فعلا؟ وهل مهمتها هي أن تفعل ذلك؟
- هل هي المرة الأولى التي تتعرض فيها إسرائيل لهذا النوع من الاختبارات؟
- كيف تعامل المختبِرون مع المختبَرين؟ وكيف رد المختبَرون على المختبِرين حتى الآن؟

- ما هي البدائل والخيارات المتاحة والواجب صنعها للخروج من مشكلتنا مع إسرائيل؟
- ماذا يعني مصطلح الاختبار الدولي؟ وما الذي يمثله في هذه الحالة؟
- هل تركيا مؤهلة للمضي في تصعيدها هذا أم إن الظروف والمعطيات الإقليمية والدولية واللاعبين الأساسيين لا يشجعونها على الاستمرار في سياسة من هذا النوع؟

المؤكد، قبل التعامل مع إجابات هذه التساؤلات، أننا فعلا أمام حالة خاصة وفريدة في العلاقات الدولية، والمؤكد أيضا أن مسار العلاقات التركية- الإسرائيلية لن يكون أبدا على ما كان عليه قبل ١٥ عاما مثلا.

ومن الواجب التعامل معه بجدية كذلك أن حادثة الاعتداء على أسطول الحرية وما رافقها من ردود فعل ومضاعفات منحت الكثيرين فرصا سياسية قد لا تعوض لمراجعة حساباتهم وسياساتهم للخروج من مأزق المحاصرة الإسرائيلية لسياساتهم ومواقفهم العربية والإقليمية.

والمؤكد أيضا أن أنقرة ومن خلال تعاملها مع أزمة أسطول الحرية قد تكون وضعت نفسها في موقف حساس لا تعرف كيف تغادره، ليس في علاقاتها مع إسرائيل وحدها، بل مع الغرب بأكمله، لكنها كشفت أكثر فأكثر عن سياستها الشرق أوسطية المبنية على حمل السلم والرفاه إلى المنطقة، وكشفت أيضا عن مواقف كثير من الدول والأنظمة والقوى السياسية المترددة المحبطة وتركتها أمام مسؤولية سياسية وأخلاقية كبيرة.

إن حجم تدهور العلاقات التركية- الإسرائيلية وتراجعها سيقود إلى بروز حالات أمنية وسياسية أكثر تعقيدا؛ فالسيوف سحبت من أغمادها

والمنازلة بدأت، وهي ستشتد ضراوة، وهناك أثمان لا بد أن تدفع من كلا الجانبين، لكننا لا نعرف كيف سيتصرف المعني الأول في هذه الأزمة، وهو العالم العربي والقيادات الفلسطينية نفسها.

لقد رجحت إسرائيل قرار التفريط بالوساطات التركية بينها وبين كثير من الدول والقوى العربية، ثم شرعت في العمل على محاسبة أنقرة بسبب استراتيجياتها الإقليمية، فهل يمكن لحكومة العدالة والتنمية هنا أن ترضى هذا التحدي الإسرائيلي والسير باتجاه آخر غير الاتجاه الذي يريده الشارع التركي والرأي العام التركي الذي يردد أن الإسرائيليين قتلوا مدنيين أتراكا في عرض المياه الدولية؟!

كانت أزمة أسطول الحرية علامة فارقة في تزايد الدعم التركي الرسمي للقضية الفلسطينية، وتوجيه انتقادات حادة لإسرائيل، وباتت أنقرة تهدد بقطع علاقاتها مع إسرائيل الشريك العسكري والاستراتيجي الأول، فالمطالب التركية العاجلة هي:

- لجنة تحقيق دولية تكشف عن منفذي العملية العدوانية التي استهدفت أسطول الحرية في عرض المتوسط ومعاقبتهم.
- اعتذار إسرائيلي رسمي على أعلى المستويات.
- تعويضات عاجلة لضحايا الهجوم والمتضررين فيه.
- سياسة إسرائيلية جديدة تقود إلى رفع الحصار عن غزة بكافة أشكاله وأنواعه.

توجز لنا حدود السياسة التركية الشرق أوسطية الجديدة أن تركيا- شئنا أو أبينا- أصبحت طرفا فاعلا في أغلب ملفات المنطقة، وأن

المساعدات قد لا تكون وصلت إلى غزة، لكن الرسائل السياسية والأمنية والاستراتيجية التي حملتها وصلت إلى الجميع في المنطقة ودول العالم.

العلاقات التركية- الإسرائيلية ومراحلها

نظرة خاطفة على مسار التقارب التركي- الإسرائيلي تقول لنا: يبرز التعاطف التركي إلى الأمام بين التواريخ الحاسمة في العهد العثماني مع اليهود في أوروبا، وتحديدا يهود إسبانيا الذين حظوا بدعم السلطان ورعايته خلال هروبهم من الاضطهاد والتصفيات، وإن محاولات تيودور هرتزل الدائمة في الضغط على السلطان عبد الحميد لدعم فكرة الوطن الإسرائيلي، التي لاقت اعتراضات شديدة، شهدت لاحقا في مطلع القرن التاسع عشر دعم قُوى الاتحاد والترقي للهجرة الإسرائيلية وتحسن العلاقات بين الإسرائيليين وهذه الجماعات برعاية أوروبية.

لقد صوتت تركيا عام ١٩٤٧ ضد قرار التقسيم، لكنها أيدت إعلان الدولة الإسرائيلية عام ١٩٤٩، وحدث انفتاح تجاري ابتداء من منتصف الخمسينيات، رافقته معلومات عن اتفاقيات سرية تركية- إسرائيلية في أواخر الخمسينيات ردا على اتفاقيات الوحدة المصرية- السورية، وكان هناك صعود وهبوط دائم في العلاقات تحت تأثير التقارب التركي العربي والمد والجزر في العلاقات التركية- الغربية، وكان سقوط الاتحاد السوفييتي وإطلاق مبادرات سلام إقليمية قد ساهمت في رفع مستوى التبادل الدبلوماسي بين أنقرة وتل أبيب، وفي استفادة أنقرة من مشاريع المصالحات العربية- الإسرائيلية بعد أكثر من لقاء ومبادرة إقليمية ودولية كانت كلها فرصا مشجعة لترسيخ التعاون وتوطيده.

وكان عام ١٩٩٦ نقطة الفصل في العلاقات التركية- الإسرائيلية من خلال توقيع عشرات العقود العسكرية والأمنية والتجارية.

ووفر التقارب التركي- الإسرائيلي لتركيا مواجهة السياسة السورية حيال حزب العمال الكردستاني ومطالب لواء إسكندرون، ومشاكل المياه، وهناك أكثر من تحليل يؤكد أن المعلومات الاستخبارية التي وفرتها تل أبيب ساهمت في اعتقال عبد الله أوجلان عام ١٩٩٩، كما قوّى مواقع تركيا في مواجهة التمدد الإيراني الإقليمي.

يمكننا القول هنا: إن تركيا استردت كثيرا من القوة التي فقدتها بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي من خلال لعب الخيار الإسرائيلي، أما إسرائيل فهي لم تتخل ولو للحظة واحدة عن أقوال بن غوريون حول الأهمية الاستراتيجية لتركيا وضرورة التعاون معها.

نعم، لقد استفادت تل أبيب أولا من توسيع رقعة الخلافات التركية- العربية في منتصف الخمسينيات، فتركيا كانت تعتبر المتنفس الإقليمي المهم لإسرائيل في الستينيات والسبعينيات، ولاحقا كسبت تركيا إلى جانبها في مواجهتها مع إيران ومحاولات قطع الطريق على سياسات عزلها عبر الورقة التركية التي تمثلت بتقارب تجاري وعسكري وفر لها امتيازات عسكرية وأمنية واستراتيجية كثيرة.

لكن العلاقات شهدت تدهورا بعد الموقف التركي المنتقد لإسرائيل عام ٢٠٠٠ إثر اندلاع انتفاضة الأقصى، واستمر التدهور من خلال مواقف حكومة اليساري التركي بولند أجاويد ابتداء من عام ٢٠٠١، مما يؤكد أن تردي العلاقات سبق وصول العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢.

وكان انطلاق العمليات الأمريكية في العراق قد أدى إلى تلاقي المصالح التركية والعربية في أكثر من مكان، خصوصا أن التحولات الجذرية في سياسة العدالة والتنمية الشرق أوسطية العربية والإسلامية أزعج إسرائيل وأقلقها من خلال مواقف متعددة، تقدمها رفض دعوات إسرائيلية كثيرة وجهت للقيادات التركية لزيارة إسرائيل.

ودون شك، فإن وصول العلاقة الإسرائيلية- التركية إلى هذه النقطة الحساسة من الصدام في عرض البحر الأبيض المتوسط لم يأت بين ليلة وضحاها، بل جاء نتيجة تراكمات كثيرة ومتغيرات سياسية داخلية وإقليمية ودولية، فمنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ تشهد البلاد تحولات سياسية على شكل إعادة النظر في أولويات هذه السياسة، كان أهمها الحد من حضور البعد الإسرائيلي في السياسة الخارجية التركية مقابل توجه هذه السياسة إلى إعادة الاعتبار لعلاقاتها مع الدول العربية، لا سيما سوريا، وكذلك مجمل الجوار الجغرافي الذي لقي دعما شعبيا واسعا في تركيا، كأزمة العراق عام ٢٠٠٣، والحرب الإسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦، ثم الحرب على غزة نهاية عام ٢٠٠٨.

وتبع ذلك وصول اليمين الليكودي إلى قيادة حكومة ائتلافية مما أدى إلى تراجع كبير في العلاقات بسبب الأضرار التي ألحقتها هذه الحكومة بالسياسة التركية الإقليمية، مواجهة دافوس ٢٠٠٩ بانفجار كبير في عرض المتوسط ما زالت تفاعلاته تتواصل بين أنقرة وتل أبيب.

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة بدأت حسابات تل

أبيب ومصالحها تتراجع وتتدهور إقليميا بسبب المواقف التركية في أكثر من مكان وقضية، حيث كان التقارب التركي- العربي والتركي- الإيراني بمثابة الضربة القوية التي وجهت لإسرائيل بسبب سياساتها ومواقفها.

وردا على سؤال: لماذا تزعج تركيا إسرائيل إقليميا في الوقت الراهن؟ فيحضرنا حجم العقود الاستراتيجية الموقعة بين تركيا ودول المنطقة، ثم إن تركيا لم تتردد في الكشف عن الوجه التصعيدي لحكومة نتنياهو معلنة أن إسرائيل هي مصدر التوتر الإقليمي اليوم.

ويكفي أن نتذكر أن وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو أكد أن بلاده ستواصل جهودها في جميع المحافل لفرض العزلة على إسرائيل، وقوله: "إن إسرائيل ستعزل بواسطة تركيا بعد أن رفضت تشكيل لجنة تحقيق دولية في الهجوم الذي قامت به على أسطول الحرية"، لتتوضح لنا الصورة حول حجم تراجع العلاقات بين الجانبين.

لقد كان الاعتداء في البحر المتوسط يستهدف تركيا مباشرة حين تعرضت سفينة مرمرة للهجوم والاقتحام المباشر، حيث إن معظم الشهداء الذين سقطوا كانوا أتراكا، فالعملية كانت معدة مسبقاً وعن سابق تصور وتصميم، في محاولة لردع التحركات التركية لكسر حصار غزة بطريقة السفن المدنية، ودون أن نقلل طبعا من حجم الغضبة الإسرائيلية ضد أردوغان شخصيا بعد موقفه التاريخي في دافوس، وبإيجاز أدق كانت العملية تهدف قبل كل شئ كما فهمنا إلى وقف الصعود المتنامي للدور التركي، وليس فقط في الشرق الأوسط، بل في العالم أجمع.

خسارة إسرائيل

قد تنجح إسرائيل في سياسة عرقلة القرارات الدولية وتجنب الإدانات والعقوبات ورفض القرارت الصادرة حتى الآن ضدها، أو ترجمتها بما يحمي مصالحها وحساباتها هي، لكنها لن تنجح هذه المرة في استمالة الرأي العام العالمي إلى جانبها وإقناعه بصوابية ما تفعل.

فاستطلاعات الرأي الإسرائيلية تتحدث عن تزايد شعبية اليمين ونتنياهو، لكن الإسرائيليين ينتقدون سياسة الحكومة في التعامل مع موضوع السفينة، ما يشير إلى أن تل أبيب خسرت صداقة دولة إقليمية قوية تتحدث اليوم عن عرقلة تل أبيب لمشاريع السلام الإقليمي.

موقف الولايات المتحدة

وصف الرئيس الأمريكي أوباما الهجوم بالمأساة، فهل هو يحاول أن يبعث برسالة محددة إلى تركيا حول مأساة الأرمن قبل قرن.

وفي المقابل تصر حكومة أردوغان على أن حكومة نتنياهو ارتكبت حماقة كبيرة في عرض المتوسط، لكن المؤسف هو أن تل أبيب تحاول إشراك واشنطن في ورطتها هذه، ليس لتنتشلها من مأزقها عبر التوسط بينها وبين أنقرة، بل من خلال كسب تأييدها ووقوفها إلى جانبها في ما فعلته.

والحكومة التركية تستعد للقول بين لحظة وأخرى: إن إدارة البيت الأبيض لا تختار هنا بين تل أبيب وأنقرة، بل بين المعتدي والمعتدى عليه، وهذا ما يزعج الأتراك ويغضبهم أكثر من غيره.

وبقدر ما تريد حكومة العدالة أن تصعد ضد تل أبيب، فإنها تريد من واشنطن أيضا تحديد إجابتها حول سيناريوهات ترددت عن أن

الأخيرة لا تلعب ورقة العملية الإسرائيلية الأخيرة لوقف تنامي الدور الإيراني الإقليمي فقط، بل لمحاصرة رقعة الانتشار التركي، ما يعني أنها تسعى إلى تحقيق هدفين معا.

فهل نخطئ في قراءة كل ما قيل عن دعم أمريكي لحكومة أردوغان للمضي في سياستها الانفتاحية التي تساعد إدارة البيت الأبيض نفسها على إطلاق حلول ومبادرات تزيل حالات الاحتقان والتوتر في المنطقة؟!

إن ميزان العلاقة بين أطراف المثلث التركي- الإسرائيلي- الأمريكي بدأ يتغير، فتركيا حملت عبر واشنطن إلزام إسرائيل بالإفراج عن المحتجزين الأتراك خلال يوم واحد من تنفيذ الهجوم، رغم الرفض الإسرائيلي الكبير لتقديم أي تنازلات أو تعاون في هذا الموضوع.

دور الاتحاد الأوروبي

جاء قرار البرلمان الأوروبي الأخير بمثابة رسالة إلى القيادات الأوروبية ليذكرها أن قواعدها الشعبية لا توافق على السياسات الإسرائيلية، وأن حكومات وأحزابا ستسقط وتتراجع إذا ما استمر التعامل مع المواقف الإسرائيلية على هذا النحو.

ومع ذلك فإن تغيير الذهنية الأوروبية ودفع القيادات السياسية لاعتماد لغة الاعتدال ليس بهذه السهولة أمام مواقف صدرت مؤخرا، بينها ما قاله رئيس وزراء إسبانيا السابق خوسيه أزنار محذرا من انهيار إسرائيل، ومعتبرا أن ذلك سيقود إلى انهيار الغرب، ففي مقال له بصحيفة التايمز* حمل

* الخميس ١٧/٠٦/٢٠١٠

عنوان: "ادعموا إسرائيل، لأنها إذا انهارت انهار الغرب"، قال: "إسرائيل هي خط دفاعنا الأول في منطقة مضطربة تواجه باستمرار خطر الانزلاق إلى الفوضى، ومنطقة حيوية لأمن الطاقة لدينا بسبب الاعتماد المفرط على النفط الموجود في الشرق الأوسط، والمنطقة التي تشكل خط الجبهة في الحرب ضد التطرف، فإن سقطت فسنسقط معها".

وأضاف أزنار، الذي تولى رئاسة حكومة إسبانيا من ١٩٩٦-٢٠٠٤: "إنّ تراجعَ الغرب عن دعم إسرائيل وترْكها تواجه مصيرها وحدها في هذه الظروف دليل صارخ على مدى تراجع الغرب وضعفه".

ورد أردوغان على الاتهامات الأوروبية التي تفيد بأن تركيا تتحول عن البلدان الغربية بأنها "دعاية قذرة"، وقال في منتدى تركي عربي في إسطنبول: "عندما استثمرت فرنسا في سوريا أو في بلدان عربية أخرى، لم تحصل مشاكل، لكن عندما يتعلق الأمر بتركيا التي تستثمر في البلدان العربية أو العكس، تحاول دعاية قذرة منع هذه العملية!".

خاتمـــة

برزت إثر الهجوم على أسطول الحرية حقائق سياسية وأمنية، أهمها:

- خروج تركيا عن النص، وكان أردوغان هو كاتب السيناريو الجديد
- وصول رسالة الأسطول إلى العالم بأسره رغم عدم وصول المساعدات إلى غزة.
- دخول أمريكي قوي على الأرض وأن التصعيد سيكون مكلفا للعدالة إذا ما أغضبت أمريكا أيضا.

- أن إسرائيل لم ولن تتراجع عن مواقفها وسياساتها بمثل هذه السهولة رغم كل الضغوطات والانتقادات، وسيظل شعارها: قولوا ما تشاؤون وسنفعل ما نريد.
- أن التأثر الإسرائيلي الأخير عبر تشكيل لجنة الاستقصاء الإسرائيلية لدراسة وتحليل الهجوم على أسطول الحرية، رغم كل الاعتراضات التي رافقت طريقة تشكيلها ومشروعيتها، يعزز فكرة ضرورة مواصلة الضغط على حكومة نتنياهو بكافة الوسائل لإلزامها بقبول فكرة الحوار والسلم.
- سيدفع رجب طيب أردوغان بشكل أو بآخر ثمن وقوفه العلني في وجه إسرائيل وتصديه لسياساتها، لكننا لا نعرف كيف سيتم ذلك، حيث طالب وزير السياحة الإسرائيلي علنا بإسقاطه لأنه عدو إسرائيل كما قال.

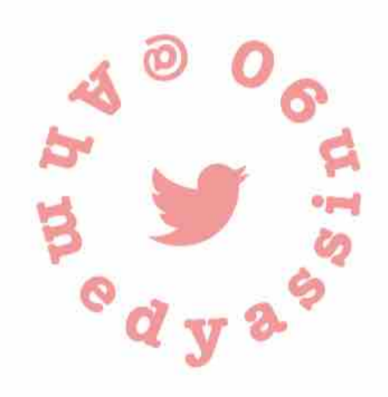
ولا بد من عدم إغفال ما يمكن للعالم العربي أن يقدمه، والدور القادر على ممارسته لدعم تركيا في المضي بسياستها، خاصة إذا تعثر دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فهل يكون هناك بديل عربي لذلك؟

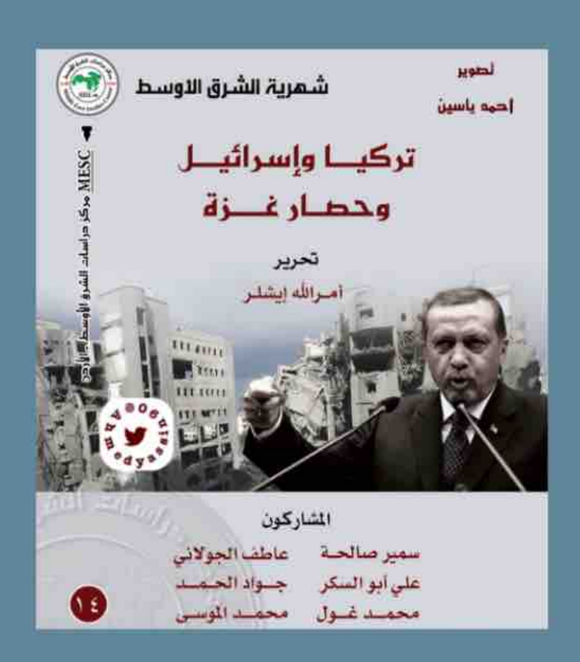
فهل سيتحرك العالم العربي باتجاه الضغط على أوروبا والولايات المتحدة أكثر فأكثر لإقناعهما بضرورة إلزام إسرائيل بالتخلي عن تصعيدها وتحديها للجميع؟ وهل سيبدأ تنفيذ اقتراح سحب رؤوس الأموال العربية من الاستثمارات والمصارف الغربية مثلا، ونقلها إلى الداخل العربي واستخدامها في مشاريع تجارية مشتركة مع تركيا؟

من المهم الآن التحرك بأقل عدد من الأخطاء وعدم إعطاء حكومة نتنياهو الفرصة للإمساك بأوراق استراتيجية تمكنها من توسيع رقعة تحركها الإقليمي والدولي واسترداد أنفاسها، وإلزامها بقبول وتبني الخيار الوحيد الصلح والسلم الإقليمي عبر إعادة الأراضي المحتلة إلى أصحابها.

قائمة التعريف بالمشاركين

الاسم	الصفة
سمير صالحة	أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية جامعة كوجالي- إسطنبول
عاطف الجولاني	رئيس تحرير صحيفة السبيل اليومية الأردن
علي أبو السكر	محام وقيادي إسلامي، وعضو الهيئة الدولية لفك حصار غزة- الأردن
محمد غول	باحث في الشؤون التركية- العربية تركيا
محمد الموسى	أستاذ وخبير في القانون الدولي الأردن
جواد الحمد	مدير مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن


@Ahmedyassin90


تصوير
احمد ياسين
شهرية الشرق الاوسط
تركيا وإسرائيل
وحصار غزة
تحرير
أمرالله إيشلر
MESC مركز دراسات الشرق الأوسط
المشاركون
سمير صالحة
عاطف الجولاني
علي أبو السكر
جواد الحمد
محمد غول
محمد الموسى
١٤